١

زوائد القاشيِّ في تفسيره المعتمد من المنقول فيما أُوحي إلى الرسول ﷺ على ابن الأثير في جامع الأصول (كتاب التفسير منه)

(في تفسير الحزب الأول من القرآن – من أول تفسير سورة الفاتحة وحتى الآية ٧٤ من سورة البقرة) دراسة نقدية مقارنة

أ.د. هند بنت إبراهيم التويجري

الأستاذ بقسم الدراسات القرآنية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة طيبة

• حصلت على درجة الماجستير من كلية التربية للبنات عام ١٤٢٤هـ، بأطروحة (ضياء القلوب لسليم بن أيوب الرازي، من سورة التوبة إلى نهاية سورة هود: دراسةً وتحقيقًا).

• حصلت على درجة الدكتوراه من كلية التربية للبنات، جامعة طيبة، عام ١٤٣٠هـ بأطروحة: (التفسير بالمرفوع والمحكوم من كلام سيد المرسلين لابن عقيلة المكي، سورة آل عمران: دراسةً وتحقيقًا).

E : hind1349@hotmail.com

الملخص

موضوع البحث: استخراج زوائد القاشيِّ في تفسيره على ابن الأثير في جامع الأصول كتاب التفسير منه.

أهداف البحث: قد هدفت من البحث في هذا الموضوع إلى استخراج زوائد القاشيِّ في تفسيره (المعتمد من المنقول فيما أوحي إلى الرسول ﷺ) على ابن الأثير في: (جامع الأصول-كتاب التفسير منه)فيما يتعلق بتفسير الحزب الأول من القرآن، وتخريجها وتمييز صحيحها من ضعيفها، واستنباط ما فيها من فقه أو فوائد.

منهج البحث: هو المنهج الاستقرائيّ التحليليّ النقديّ المقارن.

أهم النتائج: خرجتُ بجملة من النتائج منها: أنه لا يوجد حتى الآن تعريف لمصطلح علم الزوائد يمكن أن يكون حدًّا له، وأنه قد بلغ عدد الروايات في تفسير الحزب الأول من القرآن عند ابن الأثير: روايتان، بينما كانت عند القاشيّ: ست وثلاثون رواية من غير روايات الفضائل، وبلغ عدد زوائد القاشيّ على ابن الأثير في هذا الحزب: أربع وثلاثون رواية، تسع وعشرون رواية منها هي مجموع الزوائد المضمَّنة في هذا البحث.

التوصيات: أُوصي طلبة العلم باستكمال هذا المشروع - الذي افتتحته بتفسير الحزب الأول من القرآن- وإتمامه، ليخرج مشروعًا متكاملًا يفيد القراء والباحثين.

كما أُوصي طلبة العلم في تخصص التفسير بالتوجه للبحث في فن الزوائد عند المفسرين، وذلك من خلال استخراج زوائد المفسرين المسنِدين على كتب الأصول الستة، أو استخراج زوائدها بعضها على بعض.

الكلمات المفتاحية: ابن الأثير – القاشيّ – الزوائد – التخريج –الشواهد.

المقدمة

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين، وأتمَّ علينا النعمة، وجعل أُمَّتنا أُمَّة الإسلام، وبعث فينا رسولًا منَّا يتلو علينا آياته ويزكِّينا ويعلمنا الكتاب والحكمة، والصلاة والسلام على من بُعث إمامًا للمرسلين، ومحجةً للسالكين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فلا شك أن علم التفسير هو من أشرف العلوم، إذ شرف العلم بشرف المعلوم، وقد هيأ الله لهذه الأمة من العلماء الربانيين الذين أفنوا أعمارهم في خدمة هذا القرآن العظيم، تعلمًا وتعليمًا، وتفسيرًا ومدارسة، وكان هذا النتاج العلمي (تفسير القاشيّ) الذي بين يديّ في هذا البحث هو أحد ثمار هذه الجهود المباركة، نهج فيه مصنِّفه التفسير بثاني أحسن طرق التفسير، فكما قال شيخ الإسلام لما سُئل عن أحسن طرق التفسير: «إنَّ أصحَّ الطرق في ذلك أن يفسَّر القرآن بالقرآن، ... فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له»[(١)]. وقد رأيت أن أسلك نفسي في قافلة خدام كتاب الله تعالى، من خلال خدمة هذا السفر العظيم في هذا البحث وذلك باستخراج زوائده على أحد أهمِّ مصنفات الجوامع الحديثية (جامع الأصول)[(٢)].

وقد جعلت عنوانه: زوائد القاشيِّ في تفسيره المعتمد من المنقول فيما أوحي إلى الرسول ﷺ على ابن الأثير في جامع الأصول –كتاب التفسير منه– في تفسير الحزب الأول من القرآن الكريم: دراسة نقدية مقارنة.

ومن **الأسباب التي دعت لاختيار هذا الموضوع**:

– حاجة هذا التفسير المبارك لمن يخدمه من طلبة العلم، فهو من مصنَّفات التفسير التي لم تُخدم كما يجب، بل إن طباعته وإخراجه للباحثين والقراء كان متأخرًا[(٣)].

(١) مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية (ص: ٣٩).

(٢) حيث جمع فيه الكتب الستة: موطأ مالك، وصحيحي البخاري ومسلم، وسنن أبي داود، والترمذيّ، والنسائيّ.

(٣) أول طبعة له هي التي اعتمدتها والتي طبعت عام: (١٤٢٠هـ)، وطبع بعدها طبعة أخرى عام (١٤٢٨هـ) بتحقيق: أحمد فريد المزيديّ.

– التصنيف في زوائد مصنفات التفسير وعلوم القرآن لم يطرق إلا نادرًا، لذا يعدُّ البحث فيها من البحوث الجديدة.

أما **أهمية هذا الموضوع** فتظهر فيما يلي:

– صلة هذا الموضوع الوثيقة بكتب السنة، ودراسة الأحاديث والحكم عليها، والاشتغال بهذا لا شكَّ شرفٌ، فكيف إذا ضُمَّ لشرف الاشتغال بتفسير كتاب الله تعالى!

– التصنيف في الزوائد له ثمرة عظيمة، فهو يوفر الكثير من الوقت والجهد على طالب العلم، ويُقرِّب له الوصول لبُغيته.

وقد **هدفت من البحث في هذا الموضوع**: إلى استخراج زوائد القاشيِّ: ويشتمل على الأحاديث الزائدة التي ذكرها القاشيُّ في تفسيره(المعتمد من المنقول فيما أوحي إلى الرسول ﷺ) على ابن الأثير في (جامع الأصول–كتاب التفسير منه) فيما يتعلق بتفسير الحزب الأول من القرآن، وتخريجها وتمييز صحيحها من ضعيفها، واستنباط ما فيها من فقه أو فوائد.

الدراسات السابقة: لم أقف في حدود علمي، ومن خلال بحثي في قواعد البيانات بالمراكز العلمية والمكتبات والجامعات على دراسة سابقة لمثل هذا الموضوع الذي قمت بالبحث فيه.

نعم صنَّف المصنفون قديمًا وحديثًا في الزوائد الحديثية سندًا ومتنًا، لكنها كانت مقتصرةً على مصنفات الحديث واستخراج زوائدها على الأصول الستة أو على غيرها.

أما فيما يتعلق باستخراج زوائد مصنَّفات التفسير فلم أقف فيه إلا على دراسة واحدة: للباحث: ماجد بن عبد الكريم السبع، بعنوان: «زوائد أحاديث تفسير البغويّ على أحاديث الكتب الستة: جمعًا وتخريجًا ودراسة»، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الإسلامية بغزة[1].

(١) نوقشت في العام الجامعي: (١٤٢٨هـ–١٤٢٩هـ).

منهج البحث: اعتمدت في هذا البحث على المنهج الاستقرائيّ التحليليّ النقديّ المقارن.

خطة البحث وإجراءاته: اقتضت طبيعة هذا البحث أنْ يُقَسَّمَ إلى مقدمةٍ، وفصلين، وخاتمةٍ، ثم ثبت المصادر والمراجع، وذلك على النحو التالي:

- **المقدمة:** وتحدثت فيها عن أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وخطته وإجراءاته.

الفصل الأول: التعريف بالزوائد والمصنِّفين والمصنَّفين، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالزوائد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالزوائد لغة.

المطلب الثاني: التعريف بالزوائد اصطلاحا.

المبحث الثاني: التعريف بالمصنِّفين، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بأبي السعادات ابن الأثير.

المطلب الثاني: التعريف ببهاء الدين، حيدر بن علي القاشيِّ.

المبحث الثالث: التعريف بالمصنَّفين، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بكتاب: «جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ».

المطلب الثاني: التعريف بكتاب: «المعتمد من المنقول فيما أوحي إلى الرسول ﷺ».

الفصل الثاني: زوائد القاشيِّ: ويشتمل على الأحاديث الزائدة التي ذكرها القاشيُّ في تفسيره: (المعتمد من المنقول فيما أُوحي إلى الرسول ﷺ) على ابن الأثير في (جامع الأصول-كتاب التفسير منه) فيما يتعلق بتفسير الحزب الأول من القرآن.

- **الخاتمة:** سجلت فيها أهم النتائج والتوصيات.

أما عن **إجراءات البحث** فتتمثل فيما يلي:

١- استخرجت زوائد القاشيِّ في تفسيره: (المعتمد من المنقول فيما أُوحي إلى

الرسول ﷺ) على ابن الأثير في (جامع الأصول-كتاب التفسير منه) فيما يتعلق بتفسير الحزب الأول من القرآن، وقد اقتصرت على زوائد المتن فقط، فلم أذكر زوائد القاشيّ على ابن الأثير في تخريج الرواية، أو ذكر شاهدٍ لها عن صحابيٍّ آخر.

وقد تجاوزت عند استخراج زوائد المتون فلم أذكره في الزوائد ما يلي:

أ/ أحاديث فضائل السور التي يفتتح بها القاشيُّ تفسير السورة، أو ما كان منها في فضائل الآيات.

ب/ التراجم التي يذكرها القاشيُّ في أول كل سورة معتمدًا فيها في الغالب على ما يذكره البخاريُّ في صحيحه في كتاب التفسير.

ج/ ما ذكره القاشيُّ في آخر تفسير سورة الفاتحة عن فضيلة التأمين واستحبابه.

د/ الروايات التي أقحمها القاشيُّ في تفسير الآية، وهي غير مفسِّرة لها لا من قريب ولا بعيد، مع التنبيه عليها في الهامش.

هـ/ المقاطيع عن التابعين التي أقحمها القاشيُّ في تفسير الآيات، وهي ليست على شرطه، ولا على شرط ابن الأثير.

٢- صدَّرت روايات الزوائد بذكر الآية التي جاءت الرواية تفسيرًا لها.

٣- وضعت رقمًا لكل رواية يشير إلى تسلسل الروايات في البحث.

٤- رتبت الروايات بحسب ترتيب الآيات - التي جاءت هذه الروايات تفسيرًا لها- في القرآن، والذي ربما خالف ترتيب القاشيّ أحيانا.

٥- خرَّجت كل رواية من هذه الروايات من مظانها من كتب السنة التسعة التي قلما يغيب عنها حديث، واعتمدت الترتيب التالي في التخريج: صحيح البخاريّ، صحيح مسلم، سنن أبي داود، سنن الترمذيّ، سنن النسائيّ-إذا أطلقت في التخريج من سنن النسائيّ فهي الصغرى (المجتبى)، فإن كانت في الكبرى قيَّدتها-، سنن ابن ماجه، مسند أحمد، موطأ مالك، سنن الدارميّ، وفي كلٍ أذكر رقم الرواية فقط إضافة

للجزء والصفحة، ما عدا ما كان في الصحيحين فالتزم بذكر الكتاب والباب.

٦- ذكرت الحكم على الروايات، وذلك كما يلي:

أ/ إن كانت في الصحيحين أو في أحدهما فكفى بذلك تصحيحًا.

ب/ فإن لم تكن الرواية في الصحيحين أو في أحدهما، اجتهدت في نقل أقوال الأئمة النقاد من المتقدمين والمتأخرين فيها تصحيحًا أو تضعيفًا.

٧- ذكرت ما لهذه الروايات - التي لم تخرّج في الصحيحين أو أحدهما- من شواهد، والصحابة الذين رَوَوا الحديث، وبذلك يعرف المتواتر، والمشهور، والمستفيض، والعزيز، والغريب، واكتفيت بتخريج الشاهد من مصدر واحد في الغالب مُقَدِّمَة الكتب التسعة إن كان الشاهد فيها، أو من غيرها إن لم يكن فيها، وفي كلٍ اكتفيت بذكر رقم الرواية فقط.

٨- ذكرت المناسبة من تفسير الآية بالحديث، في المواضع التي لا يكون فيها التفسير بالحديث مباشرًا وظاهرًا.

٩- ذيّلت الأحاديث في الغالب بما يظهر فيها من فقهٍ، أو معنى، أو ما يستنبط منها من الفوائد، دون فصلٍ بينها.

١٠- ضبطّت متن الرواية، ثم شرحت غريبها، معتمدة في ذلك على كتب اللغة، وأمهات كتب شروح الحديث وغريبه، وعرَّفت بالأماكن المذكورة فيها.

وهذا أوان الشروع في المقصود، وعلى الله الاتكال،،

الفصل الأول: التعريف بالزوائد والمصنِّفين والمصنَّفين

المبحث الأول: التعريف بالزوائد

المطلب الأول: تعريف الزوائد في اللغة: الزيادة: النمو، وكذلك الزوادة. والزيادة خلاف النقصان، زَاد الشيءُ يزيدُ زَيْدًا وزِيدًا وَزِيَادَةً وَزِيَادًا ومَزِيدًا ومَزادًا أَي ازدَاد.

والزوائد جماعة الزائدة، وإنما قالوا الزوائد في قوائم الدابة. ويقال للأسد: إنه لذو زوائد، وهو الذي يتزيد في زئيره وصوته. والناقة تتزيد في سيرها: إذا تكلفت فوق قدرها. والإنسان يتزيد في حديثه وكلامه: إذا تكلف مجاوزة ما ينبغي[(١)].

المطلب الثاني: تعريف الزوائد اصطلاحًا: لم أقف على تعريفٍ لفن الزوائد عند المتقدمين، فالمصنِّفين المتقدمين لم يكونوا معنيين بهذا؛ لأنهم كانوا يضبطونها من خلال تطبيقاتهم، ولم يكونوا مضطرين إلى ضبط تعريف لها يكون جامعًا لأجزاء المحدود مانعًا من دخول غيره فيه. ولعلَّ أول من وضع تعريفًا لمصنَّفات الزوائد الحديثية هو الكتانيُّ حيث عرَّفه بقوله: «أي الأحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث على بعض آخر معين»[(٢)]، وهو تعريف عام يشمل الزوائد عمومًا، ثم لكل مصنِّف أن يضع لنفسه شروطًا وضوابط وفق منهج معين. ثم وضع د. خلدون الأحدب تعريفًا لهذا الفن فقال: «علم يتناول إفراد الأحاديث الزائدة في مصنف رويت فيه الأحاديث بأسانيد مؤلفه، على أحاديث كتب الأصول الستة أو بعضها، من حديث بتمامه لا يوجد في الكتب المزيد عليها، أو هو فيها عن صحابي آخر، أو من حديث شارك فيه أصحاب الكتب المزيد عليها أو بعضهم، وفيه زيادة مؤثرة عنده»[(٣)]، وقد تعقبه عليه عبد السلام علوش في عدة صفحات[(٤)]، حيث إن تعريفه

(١) ينظر: تهذيب اللغة (١٣/ ١٦١-١٦٢)، ولسان العرب (٣/ ١٩٨-١٩٩).
(٢) الرسالة المستطرفة، للكتانيّ (١٧٠).
(٣) زوائد تاريخ بغداد، للأحدب (١/ ١٩).
(٤) ينظر: علم زوائد الحديث، لعبد السلام علوش (١٨-٢٠).

كان مضمنًا لضوابط قد لا يكون معها مانعًا، فضلًا عن كونها أطالت التعريف. ثم عرَّف عبد السلام علوش الزوائد بأنه: «الحديث الذي في لفظه زيادة أو نقص، أو اختلاف مفيد، أو المروي عن صحابي آخر»[١]. ويؤخذ عليه: أنه أطلق الزيادة، والأصل أن تكون الزيادة مقيَّدة بكونها مؤثرة، وأنه جعل النقص من الزوائد مخالفًا بذلك الأصل اللغوي للزوائد.

لذا فإن المزاوجة بين تعريفي د. الأحدب، وعلوش يُخرج لنا تعريفًا لعله يكون ضابطًا لعلم الزوائد، فأقول: علم زوائد الحديث: «هو علم يتناول إفراد الأحاديث التي في متنها زيادة مؤثرة، أو المروية عن صحابيّ آخر في مصنَّفٍ على أحاديث مصنَّفٍ آخر»، على أن يكون المقصود بالزيادة المؤثرة ما ذكره د. الأحدب: «ويقصد بالزيادة المؤثرة: كأن تضيف حكمًا جديدًا أو تقييدًا، أو تخصيصًا، أو تفصيلًا، أو بيانًا مختلفًا في كلية أو جزئية»[٢].

المبحث الثاني: التعريف بالمصنِّفَين

المطلب الأول: التعريف بأبي السعادات ابن الأثير[٣]:

كنيته ونسبه: مجد الدين أبو السعادات، المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانيّ، الجزريّ، ثم الموصليّ، الكاتب، ابن الأثير.

مولده: وُلد بجزيرة ابن عمر[٤]، سنة (٥٤٤هـ).

(١) علم زوائد الحديث، لعبد السلام علوش (١٧).

(٢) زوائد تاريخ بغداد، للأحدب (١/ ٣٤).

(٣) ينظر ترجمته في: إنباه الرواة، للقفطيّ (٣/ ٢٥٧-٢٦٠)، ووفيات الأعيان، لابن خلكان (٤/ ١٤١-١٤٣)، وسير أعلام النبلاء، للذهبيّ (٢١/ ٤٨٨-٤٩١)، والعبر في خبر من غبر، للذهبيّ (٣/ ١٤٣)، وتاريخ الإسلام، للذهبيّ (٤٣/ ٢٢٦)، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكيّ (٨/ ٣٦٦-٣٦٧)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (٧/ ٤٢-٤٤).

(٤) جزيرة ابن عمر: بلدة فوق الموصل؛ بينهما ثلاثة أيام، ولها رستاق مخصب واسع الخيرات. ينظر: معجم البلدان، للحموي (٢/ ١٣٨).

نشأته: نشأ بمحل ولادته، وتلقى من علمائها معارفه الأولى، من تفسير وحديث ونحو ولغة وفقه، ثم تحول سنة (٥٦٥ هـ) إلى الموصل وأقام بها إلى أن توفي، واتصل بالأمير مجاهد الدين قيماز الخادم، إلى أن توفي مخدومه، فكتب الإنشاء لصاحب الموصل عزّ الدين مسعود الأتابكيّ، وولي ديوان الإنشاء، وعظُم قدره، وله اليد البيضاء في الترسل، وصنَّف فيه، ثم عرض له فالج في أطرافه، وعجز عن الكتابة، ولزم داره، وأنشأ رباطا في قرية وقف عليه أملاكه.

صفاته: كان ورعًا، عاقلًا، بهيًّا، ذا برٍّ وإحسان، حاسبًا، كاتبًا، ذكيًا، رئيسًا، مُشاورًا.

شيوخه: سمع من: يحيى ابن سعدون القرطبي، وخطيب الموصل، وغيرهم.

تلاميذه: سمع منه: ابنه، والشهاب القوصيّ، والإمام تاج الدين عبد المحسن بن محمد بن الحامض شيخ الباجربقيّ، وآخر من روى عنه بالإجازة: الشيخ فخر الدين ابن البخاريّ.

مصنفاته: صنَّف الكتب التالية: «الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف» تفسيري الثعلبيّ والزمخشريّ، و«المصطفى المختار في الأدعية والأذكار»، و«كتاب لطيف في صناعة الكتابة»، و«البديع في شرح مقدمة ابن الدهان»، و«ديوان رسائل»، و«الفروق في الأبنية»، و«الأذواء والذوات»، و«المختار في مناقب الأخيار»، و«شرح غريب الطوال».

وفاته: لما أُقعد آخر عمره لزم بيته صابرًا محتسبًا، يقصده العلماء، ويفد إليه السلاطين والأمراء، يقبسون من علمه، حتى توفي سنة (٦٠٦هـ) بالموصل، وعاش ثلاثًا وستين سنة.

المطلب الثاني: التعريف ببهاء الدين، حيدر بن علي القاشيِّ:

لم أقف على ترجمة للعلَّامة المفسر بهاء الدين القاشيّ فيما بين يديّ من المصادر، غير ما كتبه صاحب كتاب إيضاح المكنون حيث قال: «المعتمد من المنقول فيما أوحى إلى الرسول في الحديث -لبهاء الدين حيدر بن علي بن حيدر القاشيّ، فرغ من كتابته سنة

٧٧٦ ست وسبعين وسبعمائة»[(١)]، وبمثله قال عمر رضا كحالة[(٢)].

بينما ذهب حاجي خليفة[(٣)]، والزركليّ[(٤)] إلى الخلط بين بهاء الدين حيدر بن علي بن حيدر القاشيّ صاحب هذا التفسير، وبين حيدر العلويّ الحسينيّ الآمليّ الطبريّ الشيعيّ، فجعلاهما شيئًا واحدًا وخلطا مؤلفاتهما! وقد نبَّه محققا كتاب تفسير القاشيّ لهذا الخلط، وذكرا أنه: لكون الرجلين من نفس الطبقة ولتقارب وقت وفاتهما جُعلا شخصًا واحدًا.

المبحث الثالث: التعريف بالمصنَّفَين

المطلب الأول: التعريف بكتاب: «جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ»:

هو أحد كتب جوامع الحديث، جمع فيه مؤلفه أحاديث الأصول الستة (موطأ مالك، وصحيح البخاريّ، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، والترمذيّ، والنسائيّ) مقتصرًا على راوي الحديث الأعلى دون بقية الإسناد، وقد ذكر المؤلف في مقدمته منهجه في كتابه، وبيَّن أن أول عمل قام به، هو حذف الأسانيد، فلم يثبت إلا اسم الصحابي الذي روى الحديث عن النبي ﷺ إن كان خبرًا، أو اسم من يرويه عن الصحابي إن كان أثرًا، اللهم إلا أن يعرض في الحديث ذكر اسم أحد رواته فيما تمس الحاجة إليه، فإنه يذكره لتوقف فهم المعنى المذكور في الحديث عليه، وأما متون الأحاديث فقد أثبت منها ما كان حديثًا عن رسول الله ﷺ، أو أثرًا عن صحابي، وما وُجد من أقوال التابعين والأئمة المجتهدين في الأصول التي جمعها في كتابه، فلم يذكرها إلا نادرًا.

واعتمد في النقل من كتابي البخاري ومسلم على «الجمع بين الصحيحين» للإمام أبي عبد الله الحميديّ، وذكر أنه أحسن في ذكر طرقه، واستقصى في إيراد رواياته، وأنّ

(١) (٤/ ٥٠٨).
(٢) ينظر: معجم المؤلفين، لعمر رضا كحاله (٤/ ٩١).
(٣) ينظر: هدية العارفين، للبغداديّ (١/ ٣٤١).
(٤) ينظر: الأعلام، للزركليّ (٢/ ٢٩٠).

إليه المنتهى في جمع هذين الكتابين، وأما باقي الكتب الأربعة، فقد نقلها من الأصول التي قرأها وسمعها، كما اعتمد على نسخ أُخرى منها غير مسموعة له، وقد عوَّل في المحافظة على ألفاظ البخاريّ ومسلم أكثر من غيرهما من باقي الأئمة الأربعة، اللهم إلا أن يكون في غيرهما زيادة أو بيان أو بسط، فإنه يذكرها، كما يتتبع الزيادات من جميع الأمهات، ويضيفها إلى مواضعها. وقد عدل عن الطريقة التي اتبعها أصحاب الأصول الستة في الترتيب والتبويب؛ لأن كل واحد منهم قد ذكر أحاديث في أبواب من كتابه، ذكرها غيره في غير تلك الأبواب، فجعل كتابه على ثلاثة كتب: الأول: في المبادئ، الثاني: في المقاصد، الثالث: في الخواتيم. ثم عمد إلى كل كتاب، من الكتب المسماة في جميع هذا الكتاب، وفصَّله إلى أبواب وفصول، لاختلاف معنى الأحاديث، ولما كثر عدد الكتب جعلها مرتبة على الحروف، وقد لزم في الترتيب الحرف الذي هو أول الكلمة، سواءً كان أصليًا أو زائدًا، ولم يحذف من الكلمة إلا ألف ولام التعريف، فأودع كتاب الإيمان، وكتاب الإيلاء، في الألف، وجعل في حرف التاء: كتاب التفسير، وهو كتاب حافل اشتمل على الروايات من (٤٦٩-٨٩٩)، أي (٤٣١) رواية مرتبة على ترتيب السور. ثم عمد إلى آخر كل حرف، فذكر فيه فصلًا يستدل به على مواضع الأبواب من الكتاب، أما أحاديث هذه الأصول، فاعتبرها وتتبعها واستخرج معانيها، وبنى الأبواب على المعاني التي دلت عليها الأحاديث، وكل حديث انفرد بمعنى، أثبته في باب يخصُّه، وما اشتمل من الأحاديث على أكثر من معنى إلا أنه بأحدها أخصّ وهو فيها أغلب، فقد أثبته في الباب الذي هو أخصّ به وأغلب عليه، وإذا كان يشتمل على أكثر من معنى ولا يغلب أحد المعاني على الآخر، فقد أورده في آخر الكتاب في اللواحق.

أما عن سبب تصنيفه الكتاب فقد ذكر ذلك في الفصل الرابع من الكتاب الأول، فقال: «خلاصة الغرض من جمع هذا الكتاب: لما وقفت على الكتب، ورأيت كتاب

رزين هو أكبرها، وأعمها، حيث حوى الكتب الستة، التي هي أُم كتب الحديث، وأشهرها. فأحببت أن أشتغل بهذا الكتاب الجامع، فلما تتبعته، وجدته قد أودع أحاديث في أبواب غير تلك الأبواب أولى بها، وكرر فيه أحاديث كثيرة، وترك أكثر منها. وجمعت بين كتابه، وبين ما لم يذكره من الأصول الستة، ورأيت في كتابه أحاديث كثيرة لم أجدها في الأصول، لاختلاف النسخ والطرق. وأنه قد اعتمد في ترتيب كتابه على أبواب البخاريّ، فناجتني نفسي أن أهذِّب كتابه، وأرتب أبوابه، وأضيف إليه ما أسقطه من الأصول، وأتبعه شرح ما في الأحاديث من الغريب، والإعراب، والمعنى»[(١)].

المطلب الثاني: التعريف بكتاب: «المعتمد من المنقول فيما أوحي إلى الرسول ﷺ»:

هو أحد كتب التفسير بالمأثور جمع فيه مؤلفه الأحاديث المتعلقة بالتفسير من الأصول التسعة (صحيح البخاريّ، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذيّ، وسنن النسائيّ، وسنن ابن ماجه، ومسند أحمد، وموطأ مالك، وسنن الدارميّ، وأضاف إليها كتابا عاشرًا هو: شرح السنة للبغويّ)، وقال: «وما لم أتحقق برواية عن هؤلاء الأئمة، وذكره رزين العبدريّ في تجريده[(٢)] عبَّرت عنه بقولي: رُوي عن فلان كذا، وقليل ما هو .. ولعلك تجد بعض الأحاديث في هذا الكتاب مقطوع الإسناد عمن هو له من الأئمة المذكورين، وذلك قد يكون غفلة مني، وقد يكون لاختلاف النسخ فإذا تحققت أنت

(١) ينظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة (١/ ٥٣٦)، ومقدمة محقق كتاب جامع الأصول، لابن الأثير (١/ ٥-٦)، وحديث مصنِّف الكتاب عن منهجه فيه (١/ ٤٩-٦١).

(٢) هو كتاب "تجريد الصحاح"، لرزين بن معاوية أبو الحسن العبدريّ، جمع فيه الأصول الستة: الصحيحين، وموطأ مالك، وسنن أبي داود، والنسائيّ، والترمذيّ، وفيه أحاديث كثيرة لا أصل لها في شيء من هذه الأصول، قال الذهبيُّ: «أدخل كتابه زيادات واهية لو تنزه عنها لأجاد»، وقال الشوكانيُّ: «ولقد أدخل في كتابه الذي جمع فيه دواوين الإسلام بلايا وموضوعات لا تعرف، ولا يدرى من أين جاء بها، وذلك خيانة للمسلمين». ينظر: السير، للذهبيّ (٢٠/ ٢٠٤-٢٠٦)، والفوائد المجموعة، للشوكانيّ (٤٩).
وقد أحسن القاشيّ حيث نبَّه على ضعف هذه الروايات باستخدام صيغة التمريض «روي».

فأسنده إلى من هو له». ثم إنه قسَّم كتابه إلى ثلاثة أقسام:

١- السوابق والمقدمات: وذكر فيه ثمانية عشر بابا تتعلق بالوحي، ونزول القرآن، وفضائل القرآن، وفضل قراءاته وآدابها، وبعض مباحث علوم القرآن، وبعض أحكامه.

٢ - المقاصد والمهمات: وذكر فيه ما يتعلق بتفسير القرآن مرتبًا على السور، فيبدأ بذكر الغريب من كل سورة معتمدًا في الغالب على صحيح البخاريّ، ثم يذكر ما ورد فيها من الفضائل، ثم ما ورد في تفسير الآيات من الأحاديث والآثار.

٣ -اللواحق والمتممات: وذكر فيه ستة أبواب تتعلق بالإيمان بالقرآن، وفي أنه ﷺ لم يترك إلا ما بين الدفتين، والمنسوخ منه، وبيان ثواب القيام به، وختمه، والأدعية المتعلقة به.

وكان من منهجه في الروايات حذف الأسانيد، فلم يثبت إلا اسم الصحابي الذي روى الحديث عن النبي ﷺ إن كان خبرًا، أو اسم من يرويه عن الصحابي إن كان أثرًا، وعزاها إلى من أخرجها من الأئمة، لكنه جعل من أخرج الحديث راويًا عن صحابيّ الرواية!

ولم يذكر ضابطًا للأحاديث التي سيوردها في تفسير الآية، فربما ذكر الحديث الذي هو تفسير مباشر للآية وربما ذكر أحاديث علاقتها بالآية بعيدة. أما عن سبب تصنيفه لهذا الكتاب فقد ذكر في مقدمته ما نصُّه: «وجدت أن حق تعظيم القرآن العظيم أن أجمع تأليفًا جامعًا بين أشتات الأحاديث والسنن والآثار التي تكشف عن علوم القرآن، خصوصا ما ورد في بيان فضائل القرآن، وفضائل قراءته، وفي قراءة القرآن وآدابها وسننها، وما يجري مجراها ما ورد منها في تفسيره، وأسباب نزوله، وغير ذلك مما استطيع عليه مفصَّلًا ليكون النظر فيه داعيًا إلى تعظيمه وتعلمه وتعليمه، وباعثًا على الحفظ والتكرار رجاءً لحسن المثوبة في دار القرار»[(١)].

(١) ينظر: مقدمة محققي الكتاب (١/ ٥-٦)، ومقدمة المصنِّف (١/ ٢٧-٢٨).

الفصل الثاني

الزوائد: ويشتمل على الأحاديث الزائدة التي ذكرها القاشيُّ في تفسيره: المعتمد من المنقول فيما أوحي إلى الرسول ﷺ على ابن الأثير في: جامع الأصول-كتاب التفسير منه-"فيما يتعلق بتفسير الحزب الأول من القرآن"

زوائد تفسير سورة الفاتحة

قوله ﷻ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:٣]

[١]- عَنْ عبدُ الرحمنِ بن عَوفٍ ﷺ سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**قال الله تعالى: أنا الله وأنا الرحمن، خَلَقْتُ الرحم، وشققتُ لها اسمًا مِن اسمِي، فمَنْ وَصَلها وَصَلتُه**[(١)]**، ومَنْ قَطَعَها قَطعتُه**»[(٢)].

التخريج: أخرجه أبو داود[(٣)]، والترمذيُّ[(٤)]، وأحمد[(٥)].

الحكم: الحديث صحيحٌ. أخرجه الحاكم وأخرج بعض شواهده ثم قال: «وهذه الأحاديث كلها صحيحة»، ووافقه الذهبيُّ[(٦)]، قال الترمذيُّ: «حديث سفيان، عن الزهريّ حديث صحيح»، وتعقبه المنذريُّ فقال: «وفي تصحيح الترمذيّ له نظر، فإن أبا سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئًا، قاله يحيى بن معين وغيره. ورواه أبو داود وابن حبان في صحيحه من حديث معمر، عن الزهريّ، عن أبي سلمة، عن ردَّاد الليثيّ، عن عبد الرحمن بن عوف، وقد أشار الترمذيّ إلى هذا، ثم حكى عن

(١) الصلة: العطف والحنان والرحمة. وصلة الله لعباده رحمتُه لهم وعطفه بإحسانه، ونعمه عليهم، أو صلته له بأهل ملكوته، والرفيق الأعلى، وقربه منهم جلَّ اسمه بعظيم منزلته عنده، وشرح صدره لمعرفته. ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض (٨/ ٢٠)، والتيسير بشرح الجامع الصغير، للمناويّ (١/ ١٥٨).

(٢) قطعته: أي أعرضت عنه وأبعدته عن رحمتي. ينظر: التيسير بشرح الجامع الصغير، للمناويّ (١/ ١٥٨).

(٣) (٣/ ١١٩)، ح: (١٦٩٤).

(٤) (٤/ ٣١٥)، ح: (١٩٠٧).

(٥) (٣/ ١٩٨، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦)، ح: (١٦٥٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٦).

(٦) في المستدرك، للحاكم (٤/ ١٧٤-١٧٥)، ح: (٧٢٦٨).

البخاريّ أنه قال: وحديث معمر خطأ، والله أعلم»[١].

لكنَّ معمرًا توبع على ذلك، تابعه محمد بن أبي عتيق، عن الزهريّ، عن أبي سلمة، عن أبي الرداد الليثيّ، وتابعه أيضا شعيب بن أبي حمزة عن الزهريّ كذلك[٢].

قال الألبانيُّ: «فهذان متابعان قويان لمعمر تشهدان لحديثه بالصحة»[٣].

وقال الحافظ ابن حجر تعقيبًا على قول البخاريِّ: «وكذا قال أبو حاتم الرازي: أن المعروف أبو سلمة، عن عبد الرحمن، وأما أبو الرداد الليثي فإن له في القصة ذكر. إلا أن رواية شعيب بن أبي حمزة تقوي رواية معمر، ولكن قول معمر ردّاد خطأ، وللمتن متابع رواه أبو يعلى بسند صحيح من طريق عبد الله بن قارظ، عن عبد الرحمن بن عوف من غير ذكر أبي الردّاد فيه»[٤]. وصححه الألبانيُّ[٥]، وأحمد شاكر، وشعيب الأرنؤوط[٦].

الشواهد: له شواهد كثيرة: من حديث أبي هريرة عند البخاريُّ[٧]، ومن حديث ابن عباس عند أحمد[٨]، ومن حديث عامر بن ربيعة عند البزار[٩]، ومن حديث أنس عند البزار[١٠]، ومن حديث عبد الله بن عمرو عند الترمذيُّ، وأحمد[١١]، ومن حديث سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل عند أحمد[١٢]، ومن حديث عائشة عند

(١) الترغيب والترهيب، للمنذريّ (٣/ ٢٢٩-٢٣٠).
(٢) ينظر: العلل، للدار قطنيّ (٤/ ٢٦٢-٢٦٤)
(٣) السلسلة الصحيحة، للألبانيّ (٢/ ٥١).
(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٣/ ٢٧١).
(٥) في السلسلة الصحيحة، للألبانيّ (٢/ ٤٩-٥٢)، برقم (٥٢٠).
(٦) في تحقيقه لسنن أبي داود.
(٧) ح: (٥٩٨٨).
(٨) ح: (٢٩٥٣).
(٩) ح: (١٨٨٢).
(١٠) ح: (١٨٩٥).
(١١) ح: (١٩٢٤)، وأحمد، ح: (٦٤٩٤).
(١٢) ح: (١٦٥١).

البخاريّ، ومسلم[١]، ومن حديث أم سلمة عند ابن أبي شيبة[٢] ﷺ جميعًا.

وفي هذا الحديث:

١- اسم الله تعالى «الرحمن» مشتق من الرحمة، وهو قول الجمهور، قال القرطبيّ بعد ذكره هذا الحديث: «وهذا نصٌّ في الاشتقاق فلا معنى للمخالفة والشقاق»[٣].

٢- الرحم التي توصل عامّة وخاصة، فالعامّة رحم الدين وتجب مواصلتها بالتوادد والتناصح والعدل والإنصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمستحبة، وأما الرحم الخاصة فتزيد بالنفقة على القريب، وتفقد أحوالهم، والتغافل عن زلاتهم، وبدفع الضرر وبطلاقة الوجه وبالدعاء، وتتفاوت مراتب استحقاقهم.

٣- الصلة تستمر إذا كان أهل الرحم أهل استقامة، فإن كانوا كفارًا أو فجارًا فمقاطعتهم في الله هي صلتهم، بشرط بذل الجهد في وعظهم ثم إعلامهم إذا أصرّوا، وإخبارهم أن ذلك بسبب تخلفهم عن الحق، ولا يسقط مع ذلك صلتهم بالدعاء لهم بظهر الغيب أن يعودوا إلى الطريق المثلى[٤].

قوله ﷻ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤]

[٢]- عَنْ أَنسِ بن مَالكٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ -وَأُرَاهُ قَالَ-وَعُثْمَانَ كَانُوا يَقْرَؤونَ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[٥].

التخريج: أخرجه الترمذيُّ[٦].

الحكم: الحديث ضعيف الإسناد. قال الترمذيُّ: «هذا حديث غريب لا نعرفه من

(١) ح: (٥٩٨٩)، ومسلم، ح: (٢٥٥٥).
(٢) ح: (٢٥٣٩٥).
(٣) تفسير القرطبي (١/ ١٠٤).
(٤) ينظر: فتح الباري، لابن حجر (١٠/ ٤١٨).
(٥) قرأها بالألف مدًا: عاصم، والكسائي، ويعقوب، وخلف. ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزريّ (١/ ٢٧١)، وتحبير التيسير، لابن الجزريّ (١٨١).
(٦) السنن له (٥/ ١٨٥)، ح: (٢٩٢٨).

حديث الزهريُّ عن أنس بن مالك إلا من حديث هذا الشيخ أيّوب بن سُويد الرمليِّ». وقد ضعَّف أيوب هذا أحمد وابن معين وأبو داود وغيرهم(١). قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه أيّوب ابن سُويد الرمليّ، عن يونس بن يزيد الأيليّ، عن الزهريّ، عن أنس: ...؟ قال أبي: هذا حديث منكر بهذا الإسناد»(٢).

وأخرجه الدار قطنيُّ في الأفراد، وقال: «وهذا الحديث مما ينفرد به أيوب بن سُويد، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أنس»(٣)، وبمثله قال ابن حبان(٤)، وقال ابن عديّ عن هذا الإسناد: «وقد روي هذا الحديث، عن الزهريّ، عن أنس وليس ذاك أيضا بمحفوظ»(٥)، وضعفّ إسناده الألبانيُّ(٦).

الشواهد: لقراءة ﴿مَالِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ بالألف شاهد: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه الطويل عند مسلم(٧)، وفيه: (قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين... وإذا قال: ﴿مَالِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ قال: مجَّدني عبدي ...الحديث).

[٣]- عَنْ ابن المسيِّب نحوه، وفيه: وأوَّل من قرأ: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾(٨) مَروانُ(٩).

(١) ينظر: تهذيب الكمال، للمزيّ (٢/ ٤٧٤٧-٤٧٦).
(٢) العلل له (٤/ ٦٦٠-٦٦١).
(٣) ينظر: أطراف الغرائب والأفراد، لابن طاهر المقدسيّ (٢/ ٢٢٤)، وتذكرة الحفاظ، لابن طاهر المقدسيّ (٩٤).
(٤) المجروحين، لابن حبان (٢/ ٣٠٤).
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عديّ (٦/ ٥٠٢).
(٦) في ضعيف سنن الترمذيّ (٣٥٤)، ح: (٣١٠٨).
(٧) ح: (٣٩٥).
(٨) قرأها بغير ألفٍ قصرًا جمهور العشرة. ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزريّ (١/ ٢٧١)، وتحبير التيسير، لابن الجزريّ (١٨١).
(٩) هو: أبو عبد الملك ويُقال: أبو القاسم ويقال: أبو الحكم، المدنيُّ، مروان بن الحكم بن أبى العاص بن أمية القرشيُّ الأمويُّ، من كبار التابعين، لا تثبت له صحبة، مات سنة (٦٥هـ). ينظر: تهذيب الكمال، للمزيّ (٢٧/ ٣٨٧-٣٨٩)، وتقريب التهذيب، لابن حجر (٤٥٨).

التخريج: أخرجه أبو داود[١]، وقد أخرجه: من طريق الزهريِّ -قال معمر: وربما ذكرَ ابنَ المسيِّب-قال: به، وعلَّقه الترمذيُّ عقب إخراجه للرواية المتقدمة، عن الزهريّ، عن أنس.

الحكم: الحديث مرسلٌ. وما جاء في رواية أبي داود: «قال معمر: وربما ذكر ابن المسيِّب»، هذا يفيد أن الزهريَّ كان يرسله مرة، ويذكره عن ابن المسيِّب مرسلا مرة أخرى، وقد أشار لذلك الترمذيُّ في تعليقه على الرواية السابقة فقال: «وقد روى بعض أصحاب الزهريّ، هذا الحديث عن الزهريّ: أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر.. الحديث، وقد روى عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهريّ، عن سعيد بن المسيِّب: أن النبي ﷺ الحديث».

قال أبو داود عقب هذه الرواية: «هذا أصحّ من حديث الزهريّ عن أنس، والزهريّ عن سالم عن أبيه»، فقدّم هذه الرواية المرسلة على الرواية السابقة المتصلة (الزهريّ عن أنس) التي خرّجها الترمذيُّ، وقدَّمها كذلك على رواية الزهريّ عن سالم عن أبيه التي خرّجها سعيد بن منصور وغيره في التفسير[٢]، قال الدارقطنيُّ بعد أن ذكر خلافًا طويلًا في هذا الحديث:«والمحفوظ عن الزهريّ مرسلًا»[٣]. وقال شعيب الأرنؤوط: «صحيح لغيره، وهذا إسنادٌ رجاله ثقات لكنه مرسل، ومراسيل ابن المسيَّب تعد من أقوى المراسيل»[٤]، وضعَّف إسناده الألبانيُّ[٥].

الشواهد: لقراءة ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ بغير ألف شاهد: من حديث أم سلمة رضي الله عنها عند أبي داود[٦]، وفيه: ذكرت -أو كلمة غيرها- قراءة رسول الله ﷺ:﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾..... ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ الحديث.

---

(١) (٦/ ١٢١-١٢٢)، ح: (٤٠٠٠).
(٢) ح: (١٦٩).
(٣) العلل له (١٣/ ١٤٤).
(٤) في تعليقه على السنن.
(٥) في تعليقه على السنن، ح: (٤٠٠٠).
(٦) ح: (٤٠٠١).

والقراءتان ثابتتان عن النبي ﷺ قال ابن كثير: «قرأ بعض القراء: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ وقرأ آخرون: ﴿مَالِكِ﴾، وكلاهما صحيح متواتر في السبع .. وقد روى أبو بكر بن أبي داود في ذلك شيئا غريبًا حيث قال: ..عن ابن شهاب: «أنه بلغه أن رسول الله ﷺ» وذكر هذه الرواية، ثم تعقبها بقوله: «قلت: مروان عنده علم بصحة ما قرأه، لم يطّلع عليه ابن شهاب، والله أعلم»[(١)].

قوله ﷻ: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة:٦]

[٤]- عَنْ عبدِ الله بن مسْعودٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: «**ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا وَعَنْ جنبتيّ الصِّرَاطِ سُورَانِ فِيهِمَا أَبْوَابٌ مُفَتَّحَةٌ، وَعَلَى الْأَبْوَابِ سُتُورٌ مُرْخَاةٌ، وَعَند رأس الصِّرَاطِ دَاعٍ يَقُولُ: اسْتقيموا على الصِّرَاطَ وَلَا تَعْوَجُّوا، وَفوقَ ذلك دَاعٍ يَدْعُو كُلَمَا همَّ عبدٌ أن يفْتَحَ شَيْئا مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ، قَالَ: وَيْحَكَ لَا تَفْتَحْهُ فَإِنَّكَ إِنْ تَفْتَحْهُ تَلِجْهُ، ثم فسَّره فأَخبر أن: الصِّرَاطُ: هو الْإِسْلَامُ، وَأن الْأَبْوَابُ الْمُفَتَّحَةُ مَحَارِمُ اللَّهِ، وَأَنَّ السُّتُورُ المرْخَاة: حُدُودُ اللَّهِ، وَالدَّاعِي عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ هُوَ القرآنُ، وَأَنَّ الدَّاعِي مِنْ فَوْقُه هو وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤمِنٍ**».

التخريج: لم أقف عليه بهذا اللفظ من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ، وهو من زيادات رزين العبدريُّ على الأصول في تجريده[(٢)]، والمحفوظ بهذا اللفظ حديث النواس بن سمعان ﷺ الذي أخرجه: الترمذيُّ[(٣)]، والنسائيُّ في الكبرى[(٤)]، وأحمد[(٥)].

الحكم: الحديث صحيحٌ. قال الترمذيُّ: «هذا حديث حسن غريب»، وأخرجه

(١) تفسيره (١/ ١٣٣)، وينظر: تحبير التيسير، لابن الجزريّ (١٨١).
(٢) ذكره القاشيَّ بصيغة التمريض «وروي»، وقد قال في مقدمته: «وما لم أتحقق بروايته عن هؤلاء الأئمة وذكره رزين العبدريُّ في تجريده- أي تجريد الصحاح- عبَّرت عنه بقولي رُوي عن فلان كذا».
(٣) (٥/ ١٤٤)، ح: (٢٨٥٩).
(٤) (١٠/ ١٢٣)، ح: (١١١٦٩)،
(٥) (٢٩/ ١٨١-١٨٤، ١٨٢-١٨٥)، ح: (١٧٦٣٤، ١٧٦٣٦).

الحاكم وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولا أعرف له علَّة ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبيُّ[١]، وقال ابن كثير بعد أن ذكره: «وهو إسناد صحيح، والله أعلم»[٢].

وقال الألبانيُّ تعقيبًا على قول الحاكم والذهبيُّ: «وهو كما قالا»[٣]، وصححه محققو المسند.

الشواهد: لبعضٍ مما جاء في هذا الحديث شواهد: من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ عند النسائيّ في الكبرى[٤]، بلفظ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ الله ﷺ خَطًّا، ثُمَّ قَالَ: «**هَذَا سَبِيلُ اللهِ**»، ..الحديث، ومن حديث جابر عند ابن ماجه[٥]، بنحو حديث ابن مسعود، ومن حديث أبي هريرة بمعناه موقوفًا عليه عند محمد بن نصر المروزي في السنة له[٦]، ﷺ جميعًا.

وفي هذا الحديث:

١- هذا الحديث في ظاهره حديثٌ نبويٌّ، لكنّه في الحقيقة حديث قدسيّ؛ لأن النبي ﷺ ينسبه إلى الله تعالى فيقول: «**ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا**».

٢- من منهج النبي ﷺ في التعليم: استخدام أسلوب التصوير الفني بضرب الأمثال، وهذا المثل صورة مركبة تمثل طريق الاستقامة، و مزالق الغواية، وتدل هذه الصورة على أن طريق الإسلام طريق مستقيم لا عوج فيه وأنه ميسّر لمن أراد سلوكه، كما تدل هذه الصورة المركبة على أن طريق الغواية خطير وأن الخطوة الأولى هي أخطر الخطوات في الطريق؛ لأنها تقود صاحبها إلى الهلاك فلا يهون عليه التراجع، وحتى تقوم الحجة على الناس كان القرآن ناطقًا يدعو الناس إلى سلوك الصراط المستقيم ، كما أقام الله في نفس كل مسلم وازعًا يُذكِّره بالخير، ويحذّره مغبّة الانزلاق،

(١) المستدرك، للحاكم (١/ ١٤٤)، ح: (٢٤٥).
(٢) تفسيره (١/ ١٣٩).
(٣) صحيح الترغيب والترهيب، للألبانيّ (٢/ ٥٩٢)، برقم: (٢٣٤٧).
(٤) ح: (١١١٠٩).
(٥) ح: (١١).
(٦) ح: (١٠).

فيتعاون كتاب الله وواعظ الله في قلب المسلم على البيان والتحذير.

٣- في معنى قوله ﷺ: «**وَأَنَّ السُّتُورَ الْمُرْخَاةَ: حُدُودُ اللَّهِ**» قولان: الأول: الحد الفاصل بين العبد ومحارم الله والمانع له من ارتكابها، كما قال الله ﷻ: ﴿**تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا**﴾[البقرة:٢٢٩]، وهي عبارة عن أحكامه، والثاني: الأمور المستورة غير المبينة من الدين المسماة بالشبهة والمعبر عنها بحول الحمى.

٤- في معنى قوله ﷺ: «**هو وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ**» قيل: هو لمّة الملك في قلب المؤمن، والهمّ لمّة الشيطان[(١)].

قوله ﷻ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧]

[٥] - عن عَدِيِّ بن حاتم رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْتُ رسولَ اللهِ ﷺ وهو جَالِسٌ في المسجد فقال القَوْمُ: هذا عَدِيٌّ وكنتُ جِئْتُ بغير أمانٍ ولا كتابٍ، فَلَمَّا دُفِعْتُ إليه أخذ بيَدي، وقد كان بلغني أَنَّه كان قال: «**إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ يَدَهُ فِي يَدِي**»، قال: فقام فلقِيتهُ امْرأةٌ معها صَبِيٌّ، فقالا: إنَّ لنا إليكَ حاجةً. فقامَ معهما حَتَّى قضَى حاجَتَهُما، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي حَتَّى أَتَى دَارَه، فأَلْقَتْ له الوَلِيدَةُ وسادةً فَجَلَسَ عليها، وأنا بَيْن يَدَيْهِ، فحَمِدَ اللهَ وأَثْنَى عليْه، ثُمَّ قال لِي: «**مَا يُفِرُّكَ**[(٢)] **أَنْ تَقُولَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَهَلْ تَعْلَمُ مِنْ إِلَهٍ سِوَى اللَّهِ؟**»، قُلْت: لا، ثُمَّ تَكَلَّم ساعَةً ثُمَّ قال: «**إِنَّمَا تَفِرُّ مِن أَنْ يُقَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَهل تَعْلَمُ شَيْئًا أَكْبَرُ مِنَ اللَّهِ؟**» قُلْتُ: لا، قال: «**اليَهُودَ المَغْضُوبُ عَلَيْهِمْ، والنَّصَارَى ضُلَّالٌ**» قُلْتُ: فإِنِّي حنَيفٌ مُسلِمٌ، قال: فَرَأَيْتُ وَجهَهُ تَبَسَّطَ[(٣)] فَرَحًا.

التخريج: أخرجه الترمذيُّ[(٤)]، وأحمد[(٥)] بزيادة عنده حيث ذكر في أوله عمة عديّ بن حاتم.

(١) ينظر: مرقاة المفاتيح، لملا القاريّ (١/ ٢٧٣).
(٢) مَا يُفِرُّك: يُقال: أَفْرَرْته أُفِرَّه: فعلت به مَا يَفِرُّ منه ويهرب، والمعنى: ما يحملك على الفرار إلا التوحيد. ينظر: غريب الحديث، لابن الجوزي (٢/ ١٨٤)، والنهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٣/ ٤٢٧).
(٣) تَبَسَّطَ: أي تهلَّل. ينظر: لسان العرب، لابن منظور (٧/ ٢٥٩)،
(٤) (٥/ ٢٠٣)، ح: (٢٩٥٣).
(٥) (٣٢/ ١٢٣-١٢٥)، ح: (١٩٣٨١).

الحكم: قوله في الحديث: «**اليَهُودَ المَغْضُوبٌ عَلَيْهِمْ، والنَّصَارَى ضُلَّالٌ**» صحيحٌ. قال الترمذيُّ: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث سماك بن حرب»، ويرويه سماك بن حرب، عن عبّاد بن حبيش، عن عديّ بن حاتم. قال القطان: «وعبَّاد بن حبيش لا تُعرف له حال، ولا يُعرف روى عنه غير سماك»[(١)]، وقال محققو المسند: «بعضه صحيح، وفي هذا الإسناد عبّاد بن حبيش لم يرو عنه غير سماك بن حرب، ولم يوثقه غير ابن حبان». وآخر الحديث صححه ابن حبان[(٢)]، وابن تيمية[(٣)]، وذكره ابن حجر[(٤)] وسكت عنه، وهو لا يقل عن رتبة الحسن عنده كما اشترط ذلك[(٥)]، وصححه الألبانيُّ بمجموع طرقه[(٦)].

الشواهد: لآخره شاهد: من حديث أبي ذر، أخرجه ابن مردويه[(٧)] من طريق: إبراهيم بن طهمان، عن بديل بن ميسرة، عن عبد الله بن شقيق، عن أبي ذر قال: سألت رسول الله ﷺ عن المغضوب عليهم، قال: «**اليهود**» قلت: الضالين؟ قال: «**النصارى**». وقد رواه معمر عند أحمد[(٨)]، عن بديل فأبهم اسم الصحابي، أخرجه من طريق عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن بديل العقيلي، قال: أخبرني عبد الله بن شقيق أنه أخبره من سمع النبي ﷺ وهو بوادي القرى وهو على فرسه وسأله رجل من بني القين، فقال: يا رسول الله، من هؤلاء؟ قال: «**المغضوب عليهم**» -وأشار إلى اليهود-،

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، للقطان (٤/ ٦٦٨).
(٢) صحيح ابن حبان (١٦/ ١٨٣-١٨٤)، ح: (٧٢٠٦).
(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١/ ٦٤).
(٤) فتح الباري، لابن حجر (٨/ ١٥٩).
(٥) حيث قال في مقدمة الفتح -هدي الساري-(١/ ٤): «منتزعًا كل ذلك من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك».
(٦) في السلسلة الصحيحة، للألبانيّ (٧/ ٧٨٥)، ح: (٣٢٦٣).
(٧) كما في تفسير ابن كثير (١/ ١٤٢).
(٨) ح: (٢٠٣٥١، ٢٠٧٣٦).

«**والضالون هم النصارى**».

ومعنى آخر الحديث صحيحٌ، بل هو متفق عليه بين أهل العلم، قال ابن أبي حاتم: «لا أعلم بين المفسرين في هذا الحرف اختلافا»(١)، وقال الماورديُّ: «وهو قول جميع المفسرين»(٢)، وقال ابن كثير: «فإن طريقة أهل الإيمان مشتملة على العلم بالحق والعمل به، واليهود فقدوا العمل، والنصارى فقدوا العلم؛ ولهذا كان الغضب لليهود، والضلال للنصارى؛ لأن من علم وترك استحق الغضب، بخلاف من لم يعلم. والنصارى لما كانوا قاصدين شيئًا لكنهم لا يهتدون إلى طريقه، لأنهم لم يأتوا الأمر من بابه، وهو اتباع الرسول الحق؛ ضلوا، وكل من اليهود والنصارى ضال مغضوب عليه، لكن أخصُّ أوصاف اليهود الغضب كما قال فيهم: ﴿**مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ**﴾ [المائدة: ٦٠]، وأخصُّ أوصاف النصارى الضلال كما قال: ﴿**قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ**﴾ [المائدة: ٧٧]، وبهذا جاءت الأحاديث والآثار، وذلك واضح بيّن»(٣)، وبنحو قوله قال القرطبي(٤).

وفي هذا الحديث:

١- تواضع النبي ﷺ وكرمه وحسن خلقه، حيث قام مع المرأة والصبي لقضاء حاجتهما.

٢- قول النبي ﷺ لعديّ: «**مَا يُفِرُّكَ أَنْ تَقُولَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَهَلْ تَعْلَمُ مِنْ إِلَهٍ سِوَى اللَّهِ؟**»، قُلْتُ: لَا، ثُمَّ تَكَلَّمَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّمَا تَفِرُّ مِن أَنْ يُقَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَهل تَعْلَمُ شَيْئًا أَكْبَرُ مِنَ اللَّهِ؟**» يقطع الطمع في إدراك كيفية صفات الله ﷻ، فالله ﷻ أكبر من كلِّ كبير، الله أكبر من كلِّ ما يخطر ببال الإنسان، ويدور في خياله من كبر في الوصف والجمال والجلال والحسن والكمال، لا يبلغ كنه صفاته الواصفون، ولا

(١) تفسيره (١/ ٣١).
(٢) المرجع السابق (١/ ٦١).
(٣) المرجع السابق (١/ ١٤١).
(٤) المرجع السابق (١/ ١٤٩-١٥٠).

يدرك كيفية ذاته الناعتون[(١)].

٣- وفيه دليل على اقتران التهليل بالتكبير.

٤- يفرح النبي ﷺ بإسلام من يسلم فرحًا شديدًا؛ لأن الفرح بإسلامهم فرح بما يرضي الله ﷻ، والفرح بما يرضي الله فرح بالله تعالى.

[٦]- عن عَمرِو بنِ الشريدِ عن أبيه ﷺ، قال مرَّ بي رسولُ الله ﷺ وأنا جالِسٌ هكذا، وقد وضعتُ يدي اليُسرى خلفَ ظهري، واتكأتُ على أَلْيةِ[(٢)] يَدي، فقال: «**أتقعدُ قِعدَةَ المغضُوبِ عليهم؟**».

التخريج: أخرجه أبو داود[(٣)]، وأحمد[(٤)].

الحكم: الحديث صحيحٌ. أخرجه الحاكم وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبيُّ[(٥)]، وصححه ابن حبان[(٦)]، وعبد الحق الأشبيليُّ[(٧)]، والألبانيُّ[(٨)].

الشواهد: لبعضه شاهد: من حديث ابن عمر ﷺ عند أحمد[(٩)]، بلفظ: أن رسول الله ﷺ رأى رجلًا ساقطًا يده في الصلاة، فقال: «لا تجلس هكذا، إنما هذه جلسة

(١) ينظر: تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي، للبدر (٥٧-٥٨).

(٢) ألية الكف: أصل الابهام، وما تحت ذلك من أسفل الراحة لما غلظ منها. والقِعْدة بكسر فسكون: اسم لهيئة القعود. ينظر: غريب الحديث، لابن الجوزيّ (١/ ٣٩)، ولسان العرب، لابن منظور (١٤/ ٤٣).

(٣) (٧/ ٢١٦-٢١٧)، ح: (٤٨٤٨).

(٤) (٣٢/ ٢٠٤)، ح: (١٩٤٥٤).

(٥) المستدرك، للحاكم (٤/ ٢٩٩)، ح: (٧٧٠٣).

(٦) في صحيحه (١٢/ ٤٨٨)، ح: (٥٦٧٤).

(٧) حيث ذكره في الأحكام الصغرى له (٢/ ٨٣٠) وقد اشترط الصحة فيما يذكره، فقال في مقدمته (١/ ٧١): «وتخيرتها صحيحة الإسناد، معروفة عند النقاد، قد نقلها الأثبات، وتداولها الثقات».

(٨) في صحيح الترغيب والترهيب، للألبانيّ (٣/ ١٨٢)، ح: (٣٠٦٦).

(٩) ح: (٥٩٧٢).

الذين يُعذَّبون»، ومن حديث أبي أُمامة ﷺ عند ابن ماجه[١]، بلفظ: مرَّ النبي ﷺ على رجل نائم في المسجد، منبطح على وجهه، فضربه برجله وقال:«**قم -أو اقعد- فإنها نومة جهنمية**».

في مناسبة ذكر هذا الحديث في تفسير الآية، وما فيه: هذا الحديث ينتظمه معنى سؤال الله ﷻ مجانبة طريق المغضوب عليهم والضالين المذكور في الآية، ويندرج فيه، فالبعد عن طريق هؤلاء يستلزم مخالفتهم في الظاهر والباطن، قال الطيبيّ: «والمراد بالمغضوب عليهم اليهود، وفي التخصيص بالذكر فائدتان: إحداهما: أن هذه القعدة مما يبغضه الله تعالى، والأخرى أن المسلم ممن أنعم الله عليه، فينبغي أن يجتنب التشبه بمن غضب الله عليه ولعنه»[٢]، وعلَّق شيخ الإسلام ابن تيمية على هذا الحديث فقال: «وهذا مبالغة في تجنب هديهم»[٣]، فمخالفة الكفار وترك التشبه بهم من مقاصد الشريعة الإسلامية العليا التي بُنيَ على أساسها هذا الدين، وقد أُمرنا بمخالفة المغضوب عليهم والضالين في الهدي الظاهر لأسباب منها:

١- أن المشاركة في الهدي الظاهر تورث تناسبًا وتشاكلًا بين المتشابهين، يقود إلى موافقة ما في الأخلاق والأعمال.

٢- أن المخالفة في الهدي الظاهر توجب مباينة ومفارقة توجب الانقطاع عن موجبات الغضب وأسباب الضلال، والانعطاف على أهل الهدى والرضوان، وتحقق ما قطع الله من الموالاة بين جنده المفلحين وأعدائه الخاسرين.

٣- أن مشاركتهم في الهدي الظاهر، توجب الاختلاط الظاهر، حتى يرتفع التميز ظاهرًا، بين المهديين المرضيين، وبين المغضوب عليهم والضالين[٤].

(١) ح: (٣٧٢٥).
(٢) مرقاة المفاتيح، لملا القاريّ (٧/ ٢٩٨٥).
(٣) اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية (١/ ٢٢١).
(٤) ينظر: المرجع السابق (١/ ٩٢-٩٣). =

زوائد تفسير سورة البقرة (الآيات: ١-٧٤)

قوله ﷻ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]

[٧]- عَنْ عَطِيَّةَ السَّعْدِيِّ ﷺ عَنْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا يَبْلُغُ العَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ المُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا لِمَا بِهِ البَأْسُ**».

التخريج: أخرجه الترمذيُّ(١)، وابن ماجه(٢).

الحكم: الحديث ضعيفٌ. قال الترمذيُّ: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وأخرجه الحاكم وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبيُّ(٣)، ومدار الحديث على: عبد الله بن يزيد الدمشقيّ، فكل من خرَّجه أخرجه من طريقه، وقد سقط من إسناد الحاكم. قال القطان:«وعبد الله بن يزيد لا أعرف روى عنه إلا أبو عقيل: عبد الله بن عقيل الثقفي، ومحمد بن سعد، ولا تُعرف حاله»(٤)، وقال الجوزجانيُّ: «عبد الله بن يزيد روى عنه ابن عقيل أحاديث منكرة»(٥)، ولم يوثقه غير ابن حبان(٦)، ولم يرو عنه غير واحد، والحديث ضعَّفه الألبانيُّ(٧)، وضعَّف إسناده شعيب الأرنؤوط(٨).

= تنبيه: قد ذكر القاشيّ عقب هذه الرواية الحديث التالي: عَنْ سَمُرة بن جُندب ﷺ: أَنَّهُ حَفِظ سَكتَتَينِ عَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ: سَكْتَةً إذا كبّرَ، وسَكْتَةً إذا فَرَغَ من قِراءةِ ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾. وهو حديث مقحم في تفسير الآية! لا علاقة له بتفسيرها، ولم أجد أحدًا من أصحاب التفاسير بالمأثور قد ذكره في تفسير الآية.

(١) (٤/ ٦٣٤)، ح: (٢٤٥١).

(٢) (٥/ ٢٩٨)، ح: (٤٢١٥).

(٣) المستدرك، للحاكم (٤/ ٣٥٥)، ح: (٧٨٩٩).

(٤) بيان الوهم والإيهام، للقطان (٣/ ٦٠٨).

(٥) ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (٦/ ٨٢).

(٦) ينظر: الثقات له (٧/ ٥٧).

(٧) في ضعيف سنن الترمذيّ، للألبانيّ (٢٧٨-٢٧٩)، ح: (٤٣٥).

(٨) في تعليقه على سنن ابن ماجه.

الشواهد: في معناه شواهد: من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه عند البخاريّ[(١)]، مرفوعا: «**فَمَنْ تَرَكَ مَا شُبِّهَ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ، كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ أَتْرَكَ**»، ومن حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه عند أبي يعلى[(٢)]، مرفوعًا: «**وَإِنَّ ورعَ الْمُسْلِمِ أَنْ يَدَع الصغيرَ مخافةَ أَنْ يَقَعَ فِي الْكَبِيرِ**».

وفي هذا الحديث:

١- قول النبي ﷺ: «**لَا يَبْلُغُ العَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ المُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا لِمَا بِهِ البَأْسُ**» يعني: يترك فضول الحلال حذرًا من الوقوع في الحرام، إذا اشتبه مباح بمحرم وتعذر التمييز، ويسمى هذا ورع المتقين وهو الدرجة الثالثة من درجات الورع وبه يحصل كمال التقوى، قال عمر رضي الله عنه: « كنا ندع تسعة أعشار الحلال خوف الوقوع في الحرام».

٢- التقوى على ثلاث مراتب: الأولى: التوقي عن عذاب الخلد بالتبرؤ عن الشرك، كقوله عز وجل: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾[الفتح:٢٦]، والثانية: التجنب عن كل ما يؤثم من فعل أو ترك، حتى الصغائر عند قوم، وهو المتعارف بالتقوى في الشرع، والمعني بقوله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ﴾ [الأعراف:٩٦]، والثالثة: أن يتنزه عما يشغل سره عن الحق، وهو التقوى الحقيقية المطلوبة بقوله عز وجل: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران:١٠٢]، والحديث يصح أن يستشهد به للمرتبتين الثانية والثالثة[(٣)].

[٨]- عَنْ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ، عَنْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مِنْ حُسْنِ إِسْلامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ**».

(١) ح: (٢٠٥١).
(٢) ح: (٧٤٩٢).
(٣) ينظر: شرح المشكاة، للطيبيّ (٧/ ٢١٠٩)، والتيسير بشرح الجامع الصغير، للمناويّ (٢/ ٥٠٣).

التخريج: أخرجه الترمذيُّ[١] مرسلًا، وأخرجه أحمد[٢] مرسلًا في الموضع الأول، وموصولًا عن علي بن الحسين عن أبيه في الموضع الثاني، وأخرجه مالك[٣] مرسلًا.

الحكم: الحديث مرسلٌ. فهذا الحديث يرويه مالك عن الزهريّ واختلف عليه: رواه جمهور أصحاب مالك وكبار تلامذته عنه، عن الزهريّ عن علي بن الحسين مرسلًا، وخالفهم خالد بن عبد الرحمن الخراسانيُّ فقال: عن مالك، عن الزهريّ، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ موصولًا. وخالد بن عبد الرحمن هذا قال عنه ابن عديّ بعد أن أخرج حديثه الموصول: «ولخالد هذا أحاديث غير ما ذكرته وفي بعض أحاديثه إنكار وعامة ما ينكر من حديثه قد ذكرته»[٤]، وقال الدارقطنيُّ بعد أن ذكر رواية خالد الموصولة: «وخالد ليس بالقوي»[٥]، ووثّقه آخرون كابن معين وبحر بن نصر ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: لا بأسَ به[٦]، قال ابن عبد البر: «هكذا رواه جماعة رواة الموطأ عن مالك فيما علمت إلا خالد بن عبد الرحمان الخراسانيّ، فإنه رواه عن مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن أبيه، وكان يحيى بن سفيان يُثني على خالد بن عبد الرحمن الخراسانيّ خيرًا، وقد تابعه موسى بن داود الضبيّ قاضي طرسوس فقال فيه أيضًا عن (أبيه) وهما جميعًا لا بأس بهما، إلا أنهما ليس بالحجة على جماعة رواة الموطأ الذين لم يقولوا فيه عن أبيه»[٧]. لذا روايتهما شاذّة، والمحفوظ رواية الجماعة عن مالك مرسلًا، لأنهم أوثق منهما وأكثر عددًا، قال الترمذيُّ: «وهكذا روى غير واحد من

(١) (٤/ ٥٥٨)، ح: (٢٣١٨).
(٢) (٣/ ٢٥٥-٢٥٦، ٢٥٩)، ح: (١٧٣٢، ١٧٣٧).
(٣) (٢/ ٧٤)، ح: (١٨٨٣).
(٤) الكامل، لابن عدي (٣/ ٤٧١).
(٥) العلل، للدارقطنيّ (٨/ ٢٧).
(٦) ينظر: تهذيب الكمال، للمزيّ (٨/ ١٢٢).
(٧) التمهيد، لابن عبد البر (٩/ ١٩٥).

أصحاب الزهريّ، عن الزهريّ، عن علي بن الحسين، عَن النَّبِيِّ ﷺ نحو حديث مالك مرسلًا، وهذا عندنا أصحُّ من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة، وعلي بن حسين لم يدرك علي بن أبي طالب»، وقال الخطيب بعد أن خرّج الرواية الموصولة عن مالك عن الزهريّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه، حيث خالف فيها محمد بن المبارك أصحاب مالك في رواية الإرسال: «الصحيح عن مالك، عن الزهريّ، عن علي بن الحسين مرسلًا»(١)، وقال الدار قطنيّ:«والصحيح قول من أرسله عن علي بن الحسين عن النَّبِيَّ ﷺ»(٢)، وقال أبو نعيم: «اختلف على الزهري على أقاويل، وصوابه مرسل»(٣)، وقال ابن رجب: «وممن قال: إنه لا يصح إلا عن علي بن حسين مرسلًا الإمام أحمد، ويحيى بن معين، والبخاريّ، والدار قطنيّ، وقد خلَّط الضعفاء في إسناده على الزهريّ تخليطًا فاحشًا، والصحيح فيه المرسل»(٤)، وقال ابن حجر: «والمحفوظ: مالك، عن الزهريّ، عن علي بن الحسين، عن النبي ﷺ مرسلًا كما في الموطأ»(٥)، وقد توبع مالك والزهريّ من ثقات على الرواية المرسلة. أما شواهد هذا الحديث فأقواها حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقد قال فيه الترمذيُّ: «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث أبي سلمة إلا من هذا الوجه»(٦)، وحسَّنه ابن رجب؛ لأن رجال إسناده ثقات، وقال: «وقُرَّة بن عبد الرحمن بن حيويل وثقه قوم وضعَّفه آخرون، وقال ابن عبد البر: هذا الحديث محفوظ عن الزهريّ بهذا الإسناد من رواية الثقات» وهذا موافق لتحسين ابن رجب له، وقال أيضًا: «وأما أكثر الأئمة، فقالوا: ليس هو بمحفوظ بهذا الإسناد وإنما هو محفوظ عن الزهريّ، عن علي بن حسين، عن النبي

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٣/ ٥٣٠).
(٢) العلل، للدارقطنيّ (٣/ ١١٠).
(٣) معرفة الصحابة، لأبي نعيم (٢/ ٦٧١).
(٤) جامع العلوم والحكم، لابن رجب (١/ ٢٨٧-٢٨٨).
(٥) إتحاف المهرة، لابن حجر (١٦/ ٢٠٥).
(٦) السنن، للترمذيّ (٤/ ٥٥٨)، ح: (٢٣١٧).

ﷺ مرسلًا»[١]، لذا تضعف هذه الرواية لكونها خالفت رواية الأكثرين الذين روَوْا الحديث عن علي ابن الحسين مرسلًا، فهذا الحديث من مناكير قُرَّة، فقد قال عنه الحافظ: صدوق له مناكير[٢]، والحاصل والعلم عند الله أن هذا الحديث ضعيف؛ لأن المحفوظ في روايته من طريق الزهريّ الإرسال، وأما رواية الزهريّ لحديث أبي هريرة فمعلولة كما تقدم، وأما بقية شواهد الحديث ففي كلٍ منها مقال فلا تصلح لتقوية هذا الحديث، قال ابن رجب عنها: « وقد روي عن النبي ﷺ من وجوه أُخر وكلها ضعيفة »[٣].

وصحح إسناده ابن القيِّم[٤]، وحسَّن الحديث لغيره بشواهده محققو المسند، وصححه الألبانيُّ[٥].

الشواهد: له شواهد: من حديث أبي بكر الصديق عند أبي نعيم في معرفة الصحابة[٦]، ومن حديث أبي هريرة عند الترمذيّ[٧]، ومن حديث زيد بن ثابت عند الطبراني في الصغير[٨]، ومن حديث الحارث بن هشام المخزوميّ عند ابن عساكر[٩]، ومن حديث علي بن أبي طالب عند أبي أحمد الحاكم في عوالي مالك[١٠]، ومن حديث أبي ذر عند القشيريّ في الرسالة[١١] رضي الله عنهم جميعًا.

(١) جامع العلوم والحكم، لابن رجب (١/ ٢٨٧).
(٢) التقريب، لابن حجر (٣٩١).
(٣) جامع العلوم والحكم، لابن رجب (١/ ٢٨٨).
(٤) في الجواب الكافي، لابن القيِّم (١٦٠).
(٥) في صحيح الجامع الصغير، للألبانيّ (٢/ ١٠٢٧)، ح: (٥٩١١).
(٦) ح: (٣٩٩١).
(٧) ح: (٢٣١٧).
(٨) ح: (٨٨٤).
(٩) في تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦٤/ ٤٨).
(١٠) ح: (١٣٧).
(١١) الرسالة القشيرية، للقشيريّ (١/ ٢٣٣)، باب الورع.

في مناسبة ذكر هذا الحديث في تفسير الآية: هذا الحديث ينتظمه معنى التقوى المذكور في الآية، ويندرج فيه، فحقيقة التقوى كما قال ابن القيِّم: «العمل بطاعة الله إيمانًا واحتسابًا، أمرًا ونهيًا، فيفعل ما أمر الله به إيمانًا بالأمر وتصديقًا بوعده، ويترك ما نهى الله عنه إيمانًا بالنهي وخوفًا من وعيده»(١)، وإذا حسن إسلام المرء، اقتضى ترك ما لا يعني كله من المحرمات والمشتبهات والمكروهات، وفضول المباحات التي لا يحتاج إليها، فإن هذا كله لا يعني المسلم إذا كمل إسلامه، وبلغ الدرجة الثالثة من الورع، والتي يبلغ بها كمال التقوى(٢).

وفي هذا الحديث:

١- هذا الحديث هو ربع الإسلام، قال أبو داود: «يكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث: أحدهما: «**الْأَعْمَال بِالنِّيَّاتِ**»، والثاني: «**الْحَلَال بَيِّن**»، والثالث: «**من حسن إِسْلَام الْمَرْء تَركه مَا لَا يعنيه**»، والرابع: «**لَا يكون الْمُؤمن مُؤمنا حَتَّى يرضى لِأَخِيهِ مَا يرضاه لنَفسِهِ**»(٣).

٢- لفظ: «**مَا لَا يَعْنِيهِ**» لفظ عام يدخل فيه ما يتعلق بالقلب، وما يتعلق باللسان، وما يتعلق بالجوارح.

٣- فيه تربية وتوجيه للأُمة بالاشتغال بما ينفعها، ويقربها من ربها ﷻ، ويعلِّقها بمعالي الأمور، والنفس إن لم تشغلها بالطاعة، شغلتك بالمعصية.

٤- المرجع في معرفة الأمور التي لا تعني هي أدلة الشرع وأصوله المعتبرة، وليس ذلك لأعراف الناس الفاسدة ولا لأهوائهم.

قوله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة:٣]

[٩] - عَنْ أَبِي جُمُعَةَ رضي الله عنه، قَالَ: تَغَدَّيْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ، وَمَعَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، قال: فقال: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنَّا؟ أَسْلَمْنَا مَعَكَ وَجَاهَدْنَا مَعَكَ،

(١) الرسالة التبوكية، لابن القيِّم (١٣).
(٢) ينظر: جامع العلوم والحكم، لابن رجب (١/ ٢٨٩).
(٣) ينظر: المرجع السابق (١/ ٦٢-٦٣).

قَالَ: «**نَعَمْ، قَوْمٌ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ يُؤْمِنُونَ بِي وَلَمْ يَرَوْنِي**».

التخريج: أخرجه أحمد[١]، والدارميُّ[٢].

الحكم: الحديث صحيحٌ. أخرجه الحاكم وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبيُّ[٣]، وقال الهيثميُّ: «رواه أحمد، وأبو يعلى، والطبراني بأسانيد، وأحد أسانيد أحمد رجاله ثقات»[٤]، وحسَّن إسناده الحافظ ابن حجر[٥]، وصحّحه الألبانيُّ[٦]، ومحققو المسند، كما صحَّح إسناده محقق سنن الدارميّ.

الشواهد: له شواهد: من حديث عمر بن الخطاب عند الحاكم[٧] وغيره، قال: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ جَالِسًا فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَتَدْرُونَ أَيُّ أَهْلِ الْإِيمَانِ أَفْضَلُ إِيمَانًا؟**» قَالُوا يَا رَسُولَ الله الْمَلَائِكَةُ؟ قَالَ: «**هُمْ كَذَلِكَ، وَيَحِقُّ ذَلِكَ لَهُمْ، وَمَا يَمْنَعُهُمْ وَقَدْ أَنْزَلَهُمُ اللَّهُ الْمَنْزِلَةَ الَّتِي أَنْزَلَهُمْ بِهَا، بَلْ غَيْرُهُمْ**». قَالُوا: يَا رَسُولَ الله فَالْأَنْبِيَاءُ الَّذِينَ أَكْرَمَهُمُ الله تَعَالَى بِالنُّبُوَّةِ وَالرِّسَالَةِ؟ قَالَ: «**هُمْ كَذَلِكَ، وَيَحِقُّ لَهُمْ ذَلِكَ، وَمَا يَمْنَعُهُمْ وَقَدْ أَنْزَلَهُمُ اللَّهُ الْمَنْزِلَةَ الَّتِي أَنْزَلَهُمْ بِهَا، بَلْ غَيْرُهُمْ**» قَالَ: قُلْنَا: فَمَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «**أَقْوَامٌ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ فَيُؤْمِنُونَ بِي وَلَمْ يَرَوْنِي، وَيَجِدُونَ الْوَرَقَ الْمُعَلَّقَ فَيَعْمَلُونَ بِمَا فِيهِ فَهَؤُلَاءِ أَفْضَلُ أَهْلِ الْإِيمَانِ إِيمَانًا**»، وبنحوه: حديث عبد الله بن عمرو عند ابن عرفة[٨]، وحديث أبي هريرة عند الإسماعيلي في

(١) (٢٨/ ١٨١-١٨٢، ١٨٤)، ح: (١٦٩٧٦، ١٦٩٧٧).
(٢) (٣/ ١٨٠٤)، ح: (٢٧٨٦).
(٣) المستدرك، للحاكم (٤/ ٩٥)، ح: (٦٩٩٢).
(٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثميّ (١٠/ ٦٦).
(٥) في الفتح، لابن حجر (٧/ ٦).
(٦) في السلسلة الصحيحة، للألبانيّ (٧/ ٩٠٦)، ح: (٣٣١٠).
(٧) ح: (٦٩٩٣).
(٨) ح: (١٩).

معجم شيوخه[١]، ومن حديث أنس عند البزار[٢]، ومن حديث ابن عباس عند الطبراني في الكبير[٣]، رضي الله عنهم.

[١٠]- عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**طُوبَى لِمَنْ رَآنِي وَآمَنَ بِي، وَطُوبَى سَبْعَ مَرَّاتٍ، لِمَنْ لَمْ يَرَنِي وَآمَنَ بِي**».

التخريج: أخرجه أحمد[٤].

الحكم: الحديث حسنٌ. صححه ابن حبَّان[٥]، وقال الهيثميُّ: «رواه أحمد، والطبرانيُّ بأسانيد، ورجالها رجال الصحيح غير أيمن بن مالك الأشعري، وهو ثقة»[٦]، وقال البوصيريُّ: «رواه أبو داود الطيالسيّ وأحمد بن منيع وأحمد بن حنبل وأبو يعلى، ورواته ثقات»[٧]، وقال الحافظ ابن حجر تعليقًا على هذا الحديث:«هذا حديث حسن، ... وأيمن وقع هكذا غير منسوب وقد قيل إنه ابن مالك الأشعري ولا يُعرف حاله مع ذلك، ولكن يقوى الحديث بشواهده، فقد أخرجه .. وأسانيدها يقوي بعضها بعضًا، والله أعلم»[٨]، وصححه لغيره الألبانيُّ[٩]، وحسَّنه لغيره محققو المسند. والحديث بمجموع طرقه وشواهده يرتقي إلى الحسن، والله أعلم.

الشواهد: له شواهد بألفاظ مقاربة للفظ هذه الرواية: من حديث أبي سعيد الخدريّ وسيأتي في الرواية التالية، ومن حديث أنس عند أحمد[١٠]، ومن حديث أبي

(١) ح: (١٦٨).
(٢) ح: (٧٢٩٤).
(٣) ح: (١٢٥٦٠).
(٤) (٣٦/ ٤٥٣-٤٥٤، ٥٧٤، ٦١٠)، ح: (٢٢١٣٨، ٢٢١٣٩، ٢٢٢١٤، ٢٢٢٧٧).
(٥) في صحيحه (١٦/ ٢١٦)، ح: (٧٢٣٣).
(٦) مجمع الزوائد، للهيثميّ (١٠/ ٦٧).
(٧) إتحاف الخيرة المهرة، للبوصيريّ (٧/ ٣٤٢).
(٨) الأمالي المطلقة، لابن حجر (٤٦).
(٩) في السلسلة الصحيحة، للألبانيّ (٣/ ٢٤٤)، ح: (١٢٤١).
(١٠) ح: (١٢٥٧٨).

عبد الرحمن الجهني عند أحمد[١]، ومن حديث أبي هريرة عند ابن حبان[٢]، ومن حديث عبد الله بن عمر عند الطيالسيّ[٣]، ومن حديث أبي عمرة عند الطبرانيّ في الكبير[٤]، ومن حديث عبد الله بن بسر عند الحاكم[٥]، بلفظ: «**طُوبَى لِمَنْ رَآنِي وَطُوبَى لِمَنْ رَأَى مَنْ رَآنِي وَلِمَنْ رَأَى مَنْ رَأَى مَنْ رَآنِي وَآمَنَ بِي**»، ومن حديث واثلة بن الأسقع عند ابن عديّ[٦] بنحو حديث عبد الله بن بسر، ومن حديث علي بن أبي طالب عند الخطيب[٧] بنحو لفظ حديث عبد الله بن بسر، رضي الله عنهم. ولا يخلو إسناد واحدٍ منها من مقال غير حديث أبي عبد الرحمن الجهني فإسناده جيد[٨].

[١١]- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ الله، طُوبَى لِمَنْ رَآكَ، وَآمَنَ بِكَ، قَالَ: «**طُوبَى لِمَنْ رَآنِي وَآمَنَ بِي، ثُمَّ طُوبَى، ثُمَّ طُوبَى، ثُمَّ طُوبَى لِمَنْ آمَنَ بِي وَلَمْ يَرَنِي**»، قَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَمَا طُوبَى؟ قَالَ ﷺ: «**شَجَرَةٌ فِي الْجَنَّةِ مَسِيرَةُ مِائَةِ عَامٍ، ثِيَابُ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَخْرُجُ مِنْ أَكْمَامِهَا**».

التخريج: أخرجه أحمد[٩].

الحكم: الحديث حسن لغيره. صححه ابن حبَّان[١٠]، وقال الحافظ ابن حجر تعليقًا على هذا الحديث: «هذا حديث حسن، أخرجه أحمد عن حسن بن موسى عن

(١) ح: (١٧٣٨٨).
(٢) ح: (٧٢٣٢).
(٣) ح: (١٩٥٦).
(٤) ح: (٥٧٦).
(٥) ح: (٦٩٩٤).
(٦) الكامل، لابن عديّ (٨/ ٣١).
(٧) تاريخ بغداد، للخطيب (٤/ ٨٠).
(٨) جوَّد إسناده الألبانيُّ في السلسلة الصحيحة (٣/ ٢٤٧).
(٩) (١٨/ ٢١١)، ح: (١١٦٧٣).
(١٠) في صحيحه (١٦/ ٤٢٩)، ح: (٧٤١٣).

ابن لهيعة عن دراج...وقد تقدمت له شواهد كثيرة تعضده»[(١)]، وقال الألبانيُّ: «وهذا سند لا بأس به في الشواهد لسوء حفظ درَّاج»[(٢)]، وقد حسَّنه لغيره في موضع آخر[(٣)]، وقال محققو المسند:«إسناده ضعيف دون قوله: «**طوبى لمن رآني وآمن بي، وطوبى لمن آمن بي ولم يرني**» فحسن لغيره».

الشواهد: لأوله شواهد تقدمت في الرواية السابقة، ولآخره شواهد: من حديث أنس بن مالك عند البخاريّ[(٤)]، بلفظ: «**إِنَّ فِي الجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ لاَ يَقْطَعُهَا**»، ومن حديث أبي هريرة عند البخاريّ[(٥)] بنحو حديث أنس، ومن حديث سهل بن سعد عند البخاريّ[(٦)]، بنحو حديث أنس، رضي الله عنهم جميعًا.

وفي هذه الأحاديث الثلاثة:

١- الخيرية المذكورة في هذه الأحاديث خيرية مقيدة بالإيمان مع عدم رؤيته ﷺ، والخيرية من هذا الوجه لا تستلزم ثبوت الأفضلية المطلقة، ولهذا لا يشكل هذا الحديث على الأحاديث التي ثبت فيها تفضيل الصحابة رضي الله عنهم مطلقا على من بعدهم.

٢- الترغيب بالإيمان بالنبي ﷺ وإن لم يُرَ، أو يُدرك تنزيل القرآن، وقد رُتب لهذا ثوابًا وهو «طوبى»، وأعْظِم به من ثواب!

قوله عز وجل: ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة:٣]

[١٢]- عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا**

(١) الأمالي المطلقة، لابن حجر (٤٧-٤٨).
(٢) السلسلة الصحيحة، للألبانيّ (٤/ ٦٢٩)، ح: (١٩٨٥).
(٣) في تعليقه على صحيح ابن حبان، ح: (٧٣٧٠).
(٤) ح: (٣٢٥١).
(٥) ح: (٣٢٥٢).
(٦) ح: (٦٥٥٢).

فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلاَمِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ».

التخريج: أخرجه البخاريُّ[(١)]، ومسلم[(٢)].

الحكم: الحديث متفقٌ عليه.

وفي هذا الحديث:

١- دل الحديث على وجوب قتال الكفار على اختلاف أجناسهم.

٢- أُكتفي بالأركان الثلاثة الشهادة والصلاة والزكاة، والحكمة في ذلك: أن الأركان الخمسة منها ما هو اعتقاديّ وهو الشهادة، وبدنيّ وهو الصلاة وماليّ، وهو الزكاة، فاقتصر في الدعاء إلى الإسلام عليها؛ لتفرع الركنين الأخيرين عليها، فإن الصوم بدنيّ محض، والحج بدنيّ ماليّ، وأيضا أن كلمة الإسلام هي الأصل وهي شاقة على الكفار، والصلوات شاقة لتكررها، والزكاة شاقة لما في جبلة الإنسان من حب المال، فإذا أذعن المرء لهذه الثلاثة كان ما سواها أسهل عليه بالنسبة إليها، والله أعلم[(٣)].

٣- قوله: ﷺ «**إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلاَمِ**» يفيد جواز قتل من أُبيحت حرمته بحق الإسلام ولو نطق بالشهادتين، فمن ارتكب فعلا يبيح دم المسلم بالشرع قُتل وأُبيح دمه وماله.

٤- قوله: ﷺ «**وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ**» أي: حساب سرائرهم إن أظهروا ما يحقن دماءهم ويعصمهم وأبطنوا خلافه كما فعل المنافقون، فذلك إلى المطلع على السرائر، وإنما حُكم النبي ﷺ والأئمة بعده إنما كان على الظاهر.

٥- دلّ الحديث على عظم حرمة دم المسلم وتحريم قتله لأي سبب من الأسباب مهما أخلَّ بالواجبات وفعلَ المنكرات، إلا ما دلّ عليه لشرع.

[١٣]- عَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا

---

(١) (١/ ١٤)، ح: (٢٥)، ك: الإيمان، ب: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ﴾.

(٢) (١/ ٥٣)، ح: (٢٢)، ك: الإيمان، ب: في الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله.

(٣) ينظر: الفتح، لابن حجر (٣/ ٣٦١).

وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ».

التخريج: أخرجه الترمذيُّ(١)، والنسائيُّ(٢)، وابن ماجه(٣)، وأحمد(٤).

الحكم: الحديث صحيحٌ. قال الترمذيُّ: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، وأخرجه اللالكائيّ وقال: «أخرجه ابن عديّ، وهو صحيح على شرط مسلم»(٥)، وأخرجه الحاكم وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد لا تعرف له علة بوجه من الوجوه، فقد احتجا جميعًا بعبد الله بن بريدة، عن أبيه، واحتج مسلم بالحسين بن واقد ولم يخرجاه بهذا اللفظ، ولهذا الحديث شاهد صحيح على شرطهما جميعًا»، ووافقه الذهبيُّ(٦)، وصححه ابن حبان(٧)، وقال العراقيُّ: «حديث صحيح»(٨)، وصححه شيخ الإسلام(٩)، والألبانيُّ(١٠)، وقال محققو المسند: «إسناده قوي».

الشواهد: له شواهد بألفاظ مقاربة: من حديث جابر عند مسلم(١١)، ومن حديث ثوبان عند اللالكائيّ في شرح أصول الاعتقاد(١٢)، ومن حديث أنس بن مالك عند ابن ماجه(١٣)، ومن حديث أبي هريرة عند الحاكم(١٤)، ومن حديث عبد الله بن

(١) (٥/ ١٣)، ح: (٢٦٢١).
(٢) (١/ ٢٣١)، ح: (٤٦٣).
(٣) (٢/ ١٨١)، ح: (١٠٧٩).
(٤) (٣٨/ ٢٠، ١١٥)، ح: (٢٢٩٣٧، ٢٣٠٠٧).
(٥) شرح أصول الاعتقاد، للالكائيّ (٤/ ٩٠٢).
(٦) المستدرك، للحاكم (١/ ٤٨)، ح: (١١).
(٧) في صحيحه (٤/ ٣٠٥)، ح: (١٤٥٤).
(٨) نقله عنه المناويُّ في فيض القدير (٤/ ٣٩٥).
(٩) في مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٢/ ٤٨).
(١٠) في صحيح الترغيب والترهيب، للألبانيّ (١/ ٣٦٦)، ح: (٥٦٤).
(١١) ح: (٨٢).
(١٢) ح: (١٥٢١).
(١٣) ح: (١٠٨٠).
(١٤) ح: (١٢).

شقيق التابعيّ عند الترمذيّ[١]، ﷺ جميعًا.

وفي هذا الحديث:

١- الضمير في قوله ﷺ: «**وَبَيْنَهُمُ**» للمنافِقِيْنَ، ويمكن أن يكون: الضمير عام فيمن بايع رسول الله ﷺ بالإسلام مؤمنًا كان أو منافقًا.

٢- قوله ﷺ: «**الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ**»: أي أن الصلاة هي الموجبة لحقن دمائهم كالعهد في حق المعاهدين، فإذا تركوها برئت منهم الذمة ودخلوا في حكم الكفار نقاتلهم كما نقاتل من لا عهد له.

٣- يدل على تعظيم أمر الصلاة، وأن تاركها يكفر؛ لأن الترك الذي جعل الكفر معلقًا به مطلق عن التقييد، وهو يصدق بمرة لوجود ماهية الترك في ضمنها، وحمله الجمهور على ما اذا تركها جاحدًا والله أعلم[٢].

[١٤]- عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ صَلَاتُهُ، فَإِنْ كَانَ أَتَمَّهَا كُتِبَتْ لَهُ تَامَّةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَتَمَّهَا قَالَ اللهُ ﷻ: انْظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ فَتُكْمِلُوا بِهَا فَرِيضَتَهُ؟ ثُمَّ الزَّكَاةُ كَذَلِكَ، ثُمَّ تُؤْخَذُ الْأَعْمَالُ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ**».

التخريج: أخرجه الإمام أحمد[٣].

الحكم: الحديث صحيحٌ. هذا الإسناد رجاله كلهم ثقات، لكن اختُلف على حماد بن سلمة فرواه جماعة عنه عن الأزرق بن قيس عن يحيى بن يعمر عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ولم يسموه، كما عند أحمد، ورواه النسائيّ[٤]، من طريق النضر بن شميل، أنبأنا حماد بن سلمة، عن الأزرق بن قيس، عن يحيى بن يعمر، عن أبي

(١) ح: (٢٦٢٢).
(٢) ينظر: نيل الأوطار، للشوكانيّ (١/ ٣٦٣).
(٣) (٢٧/ ١٦٠، ٣٨/ ٢٥٢)، ح: (١٦٦١٤، ٢٣٢٠٣).
(٤) ح: (٤٦٧).

هريرة، مرفوعًا، بنحوه، لكن هذا الاختلاف في الصحابيّ لا يضرّ؛ لأنّ الصحابة كلهم عدول، فالحديث بهذا الإسناد صحيح.

قال الهيثميُّ: «روى النسائيُّ عن يحيى بن يعمر، عن أبي هريرة مثل هذا، فلا أدري أهو هذا أم لا؟ وقد ذكره الإمام أحمد في ترجمة رجل غير أبي هريرة، ورجاله رجال الصحيح»(١)، وصححه الألبانيُّ(٢)، وقال محققو المسند: «إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح».

الشواهد: له شواهد بألفاظٍ مقاربة: من حديث أبي هريرة عند أبي داود(٣)، ومن حديث أنس بن مالك عند أبي يعلى(٤)، ومن حديث تميم الداريّ عند أبي داود(٥)، ومن حديث عبد الله بن مسعود عند النسائيّ(٦)، ومن حديث أبي سعيد الخدريّ عند السلفيّ في الطيوريات(٧)، ومن حديث ابن عمر عند الحاكم في الكنى(٨)، رضي الله عنهم جميعًا.

في مناسبة ذكر هذا الحديث في تفسير الآية: هذا الحديث يبين عِظَم أمر الصلاة وأهمِّيتها في الدِّين، فهي أول ما يحاسب عليه العبد، وتليها الزكاة، لذا كان من أهمِّ صفات المتقين التي امتدحهم الله تعالى عليها: أنهم يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة، وإقامة الصلاة تعني: إقامتها ظاهرًا، بإتمام أركانها، وواجباتها، وشروطها. وإقامتها باطنًا بإقامة روحها، وهو حضور القلب فيها، وتدبر ما يقوله ويفعله منها، فهذه هي الصلاة التامة التي تكتب لصاحبها تامة كما بيَّن الحديث، فإن لم تكن تامَّة جُبرت

(١) مجمع الزوائد، للهيثميّ (١/ ٢٩١).
(٢) في صحيح سنن أبي داود، للألبانيّ (٤/ ١٦)، ح: (٨١٠).
(٣) ح: (٨٦٤).
(٤) ح: (٣٩٧٦).
(٥) ح: (٨٦٦).
(٦) ح: (٣٩٩١).
(٧) ح: (٤١٠).
(٨) عزاه له السيوطي في الجامع الصغير بشرح الفيض (٣/ ٩٥)، ح: (٤٩٤٥).

بالنوافل، لذا قال بعض المفسرين أنه يدخل في الصلاة التي أُمرنا بإقامتها الفرائض والنوافل[(١)].

وفي هذا الحديث:

١- يدل الحديث على تعظيم أمر الصلاة؛ لأن البداءة تكون بالأهم فالأهم، وهي حقيقة بذلك.

٢- فيه حث على إتقان الفرائض والاهتمام بمصححاتها وترك مفسداتها، وحضّ على إكثار النوافل لتكون جابرة لخلل الفرائض الذي لا يخلو منها إلا النادر.

٣- في الإضافة في قوله ﷺ: «**لِعَبْدِي**» من التشريف ما لا يخفى.

٤- لا منافاة بين هذا الحديث وحديث: «**أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ**»؛ لأن هذا الحديث بالنسبة لحق الله، أما حديث الدماء فهو بالنسبة لحق العباد.

قوله ﷻ: ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ﴾[البقرة:١٠]

[١٥]- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**الْقُلُوبُ أَرْبَعَةٌ: قَلْبٌ أَجْرَدُ فِيهِ مِثْلُ السِّرَاجِ يَزْهَرُ، وَقَلْبٌ أَغْلَفُ مَرْبُوطٌ عَلَى غِلَافِهِ، وَقَلْبٌ مَنْكُوسٌ، وَقَلْبٌ مُصْفَحٌ، فَأَمَّا الْقَلْبُ الْأَجْرَدُ: فَقَلْبُ الْمُؤْمِنِ سِرَاجُهُ فِيهِ نُورُهُ، وَأَمَّا الْقَلْبُ الْأَغْلَفُ: فَقَلْبُ الْكَافِرِ، وَأَمَّا الْقَلْبُ الْمَنْكُوسُ: فَقَلْبُ الْمُنَافِقِ عَرَفَ، ثُمَّ أَنْكَرَ، وَأَمَّا الْقَلْبُ الْمُصْفَحُ: فَقَلْبٌ فِيهِ إِيمَانٌ وَنِفَاقٌ، وَمَثَلُ الْإِيمَانِ فِيهِ كَمَثَلِ الْبَقْلَةِ يَمُدُّهَا الْمَاءُ الطَّيِّبُ، وَمَثَلُ النِّفَاقِ فِيهِ كَمَثَلِ الْقُرْحَةِ يَمُدُّهَا الْقَيْحُ وَالصَّدِيدُ، فَأَيُّ الْمَدَّتَيْنِ غَلَبَتْ عَلَى الْأُخْرَى غَلَبَتْ عَلَيْهِ حُكِمَ لَهُ بِهَا**».

التخريج: أخرجه أحمد[(٢)].

الحكم: الحديث ضعيفٌ جدًّا. مدار الرواية المرفوعة من حديث أبي سعيد على

(١) ينظر: تفسير السعديّ (٤٠).

(٢) (١٧/ ٢٠٨)، ح: (١١١٢٩).

ليث بن أبي سُليم، والذي يرويه عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن أبي سعيد. وهذا الإسناد ضعيف لعلل ثلاث: العلَّة الأولى: ضعف ليث بن أبي سليم، قال الهيثميُّ: «رواه أحمد والطبراني في الصغير، وفي إسناده ليث بن أبي سليم»(١)، وقال الروديانيُّ: «لأحمد والصغير بلين»(٢)، وقال عنه الحافظ ابن حجر: «صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فتُرك»(٣). والعلَّة الثانية: الانقطاع بين أبي البختريّ- وهو سعيد بن فيروز الطائيّ الكوفيّ- وبين أبي سعيد الخدريّ، قال العلائيُّ في ترجمة البختريّ: «كثير الإرسال عن عمر وعلي وابن مسعود وحذيفة وغيرهم رضي الله عنهم، ... وقال أبو حاتم لم يدرك أبا ذر ولا زيد بن ثابت ولا رافع بن خديج ولا أبا سعيد الخدريّ ولم يلق سلمان»(٤)، والعلَّة الثالثة: مخالفة ليث بن أبي سليم للثقات، حيث خالف الأعمش، قال أبو نعيم بعد أن أخرج الحديث المرفوع: «غريب من حديث عمرو، تفرد به شيبان عن ليث. وحدَّث به الإمام أحمد بن حنبل عن أبي النضر عن شيبان مثله. ورواه جرير عن الأعمش فخالف ليثًا، فقال: عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي البختري، عن حذيفة، وأرسله»(٥)، قال الألبانيُّ تعقيبًا على قوله: «قلت: كذا قال: وأرسله! والظاهر أنه يعني: فأوقفه؛ لأنه هكذا وصله جمع عن الأعمش عن عمرو به موقوفًا»(٦)، وقد أخرجه موقوفًا على حذيفة أبو نعيم(٧)، وغيره، قال الحافظ العراقيُّ: «أخرجه أحمد من حديث أبي سعيد، وفيه ليث بن أبي سليم مختلف فيه»(٨)، وهذا الموقوف على ضعفه-للانقطاع بين أبي البختريّ وحذيفة

(١) مجمع الفوائد، للهيثميّ (١/ ٦٣).
(٢) جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد، للروديانيّ (١/ ٢٧).
(٣) التقريب، لابن حجر (٤٠٠).
(٤) جامع التحصيل، للعلائيّ (١٨٣).
(٥) حلية الأولياء، لأبي نعيم (٤/ ٣٨٥).
(٦) سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألبانيّ (١١/ ٢٦٤).
(٧) في حلية الأولياء، لأبي نعيم (١/ ٢٧٦).
(٨) المغني عن حمل الأسفار، للحافظ العراقيّ (١٤٥).

وقد تقدم قول العلائيّ في ذلك- أصحُّ من المرفوع.

والخلاصة: أن الحديث لا يصح رفعه ولا وقفه، وإسناده منقطع في الموقوف والمرفوع، وزاد في المرفوع علّتان أيضا غير الانقطاع كما تقدم.

وقد جوَّد إسناده ابن كثير(١)، والسيوطيُّ(٢)! قال الألبانيُّ تعقيبًا: «فمن الغرائب قول الحافظ ابن كثير... فغفل عن ضعف ليث، ومخالفته للأعمش، وعن الانقطاع بين أبي البختري وأبي سعيد!»(٣).

الشواهد: لم أقف على شواهد لهذا الحديث.

وفي هذا الحديث:

١- الفرق بين القلب الأغلف والقلب المنكوس: أن القلب الأغلف مختوم مقفل كالحجر القاسي، لا ينفذ إليه شيء، والمنكوس ليس مختومًا عليه من أصل الخلقة ولا مغلقًا لا يدخل فيه شيء، بل يمكن النفاذ إليه في الأصل، لكن لما انتكس صار غير قابل لبقاء الخير فيه، ولو بقي مستقيمًا لامتلأ، وعليه فقلب الكافر القاسي يحتاج إلى أن يلين، والمنكوس يحتاج إلى أن يُقوَّم حتى يستقيم.

٢- قد يجتمع الإيمان والنفاق العملي في العبد، فيكون مؤمنًا بما معه من حقيقة الإيمان منافقًا بما فعل من الأعمال، وهو لما غلب عليه منهما؛ فعلى العبد المؤمن أن يحذر غاية الحذر من الخلط بين الإيمان والنفاق، فلا يدري ما الذي يغلب في الأخير؛ فتكون الخاتمة له(٤).

قوله ﷻ: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة:١٠]

[١٦]- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا**

(١) في تفسيره (١/ ١٩٣).
(٢) في الدر المنثور، للسيوطيّ (١/ ٢١٥).
(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألبانيّ (١١/ ٢٦٣-٢٦٤)، ح: (٥١٥٨).
(٤) ينظر: إغاثة اللهفان، لابن القيِّم (١٠).

خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ». وفِي رِوايةِ عِوَض: «**وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ**»: «**إِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ**».

التخريج: أخرجه البخاريُّ(١)، ومسلم(٢)، وأبو داود(٣)، والترمذيُّ(٤)، والنسائيُّ(٥)، وأحمد(٦).

الحكم: الحديث متفقٌ عليه.

وفي هذا الحديث:

١- النفاق اللغوي: إظهار خلاف المضمر، وهذه الخصال المذكورة فيها معنى ذلك؛ لأن الكاذب يُظهر إليك أنه صدق ويبطن خلافه، والخَصمُ يظهر أنه أنصف ويُضمر الفجور، والواعد يُظهر أنه سيفعل وينكشفُ الباطنُ بخلافه.

٢- قوله ﷺ: «**كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا**»: - ذكر النوويُّ أن جماعة من العلماء عدّوا هذا الحديث مشكلًا من حيث إن هذه الخصال قد توجد في المسلم المُجمع على عدم الحكم بكفره، وقد أُجيب عن ذلك بأجوبة: أن المتصف بهذه الخصال كالمنافق في التخلق بأخلاقه لا أنه منافق حقيقة، وأجيب أيضًا: بأن الظاهر غير مراد وإنما الغرض من ذلك المبالغة في التحذير، والتنفير من هذه الخصال بأبشع الطرق، وارتضى القرطبيُّ أن المراد بالنفاق هنا نفاق العمل، ويرى آخرون أنه نفاق في الإيمان، والمراد بمن وجدت فيه هذه الخصال: من تعودها وصارت له ديدنًا وخلقًا، ويدل عليه التعبير بإذا فإنها تدل على تكرر الفعل، فالمتخلق بها منافق حقيقة يستحق الدرك الأسفل من النار.

(١) (١/ ١٦)، ح: (٣٤، وطرفاه في: ٢٤٥٩، ٣١٧٨)، ك: الإيمان، ب: علامة المنافق.
(٢) (١/ ٧٨)، ح: (٥٨)، ك: الإيمان، ب: بيان خصال المنافق.
(٣) (٧/ ٧٤)، ح: (٤٦٨٨).
(٤) (٥/ ١٩)، ح: (٢٦٣٢).
(٥) (٨/ ١١٦)، ح: (٥٠٢٠).
(٦) (١١/ ٣٨٠، ٤٤٩)، ح: (٦٧٦٨، ٦٨٦٤).

٣- تحصل من اختلاف الروايتين في الحديث خمس خصال، قال الداوديّ: «وذلك يدل أن ليس ما ذكر جملة خصال النفاق»، فلهم صفات غيرها، لكن خُصَّت هذه الخمسة بالذكر؛ لكونها فيهم أظهر؛ ولأنهم يقصدون بها مفسدة المؤمنين، ثم إن هذه الخمسة في الحقيقة ترجع إلى ثلاث؛ لأن الغدر في العهد مُنطوٍ تحت الخيانة في الأمانة، والفجور في الخصومة داخل تحت الكذب في الحديث.

٤- هذا الحديث دعامة كبيرة من دعائم الأخلاق التي ترتكز عليها عزة الأمم وسعادتها[١].

[١٧]- عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: مَا كَانَ خُلُقٌ أَبْغَضَ إِلَى أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ مِنَ الْكَذِبِ، وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يَكْذِبُ عِنْدَ رَسُولِ الله ﷺ الْكَذِبَةَ، فَمَا يَزَالُ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهِ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ أَحْدَثَ مِنْهَا تَوْبَةً.

التخريج: أخرجه أحمد[٢].

الحكم: الحديث ضعيفٌ. أورده الهيثميُّ وقال: «رواه البزار وأحمد بنحوه... وإسناده صحيح»[٣]، وصححه ابن حبان[٤]، وحسَّنه ابن القيِّم[٥]، والألبانيُّ[٦]،

(١) ينظر: إكمال المعلم، للقاضي عياض (١/ ٣١٣-٣١٥)، وشرح النووي على مسلم (٢/ ٤٦)، والفتح، لابن حجر (١/ ٩٠).

(٢) (٤٢/ ١٠٠-١٠١)، ح: (٢٥١٨٣).

(٣) مجمع الزوائد، للهيثميّ (١/ ١٤٢).

(٤) في صحيحه (١٣/ ٤٤-٤٥)، ح: (٥٧٣٦).

(٥) في إعلام الموقعين، لابن القيِّم (١/ ٩٣).

(٦) في السلسلة الصحيحة، للألبانيّ (٥/ ٨٠)، ح: (٢٠٥٢)، معتمدًا في تصحيحه على سند الترمذيّ حيث إن الحديث موجود في المطبوع بتحقيق بشار عواد معروف من سنن الترمذيّ، قال الترمذيُّ: حدثنا يحيى بن موسى، حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة به. ثم قال الترمذيُّ: «هذا حديث حسن»، وقد نبَّه محققه لعدم صحة تخريجه عند الترمذيّ بقوله: «وهذا الحديث ليس من الترمذيّ في شيء لما يأتي:

١- أن المزيّ لم يذكره في تحفة الأشراف، ولم يستدركه عليه أي من الحافظين: العراقيّ وابن حجر. =

وقال محققو المسند: «إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين».

لكن هذا الحديث أخرجه أحمد من طريق: عبد الرزاق أخبرنا معمر، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، أو غيره، أن عائشة، به.

هكذا رواه معمر بالشك: فهل هو من حديث ابن أبي مليكة، أم من حديث غيره؟ اخُتلف فيه على عبد الرزاق: فرواه عنه بعضهم بالشك، كأحمد، وإسحاق ابن إبراهيم الدَّبَرِيُّ عند البيهقيّ في شعب الإيمان[١]، ورواه عنه بعضهم بدون شك، منهم: أحمد بن منصور الرماديّ عند البيهقيّ في الشعب[٢]، ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه عند ابن حبان[٣].

قال البيهقيُّ بعد تخريجه الرواية من غير شك من طريق الرماديّ: «قال الرماديّ: كان في نسختنا عن عبد الرازق هذا الحديث: عن ابن أبي مُليكة، أو غيره؛ فحدثنا عبد الرزاق- يعني من حفظه- بغير شكٍّ، فقال: عن ابن أبي مليكة، ولم يذكر: أو غيره»، والمحفوظ بالنسخة لا شكَّ أثبت، لا سيما وأن عبد الرزاق قد تغيَّر في آخر عمره[٤]، وعليه فالصواب أن الرواية المحفوظة هي التي بالشكِّ. فهل هو من حديث ابن أبي مليكة، أم من حديث غيره؟ قال البيهقيُّ بعد روايته له من طريق معمر، عن أيوب، عن ابن أبي مُليكة: «هكذا رواه معمر، ورواه محمد بن أبي بكير،

= ٢- أن المنذريَّ ذكر هذا الحديث في الترغيب والترهيب (٣/ ٥٩٧) ونسبه إلى أحمد، والبزار، وابن حبان، والحاكم، ولم يذكر الترمذيّ.

٣ - وهذا الحديث ذكره الهيثميّ في مجمع الزوائد (١/ ١٤٢).

٤ - كما ذكره في كشف الأستار في زوائد مسند البزار على الكتب الستة (١٩٣).

٥- لا يوجد الحديث في النسخة الخطية من رواية الكروخيّ.

(١) ح: (٤٤٧٧).

(٢) ح: (٤٤٧٦).

(٣) ح: (٥٧٣٦).

(٤) ينظر: التقريب، لابن حجر (٢٩٦).

عن أيوب، عن إبراهيم بن ميسرة، عن عائشة»[١]، وقال البخاريُّ: «وقال معمر عن أيوب عن ابن أبي مُليكة عن عائشة، ولا يصح ابن أبي مليكة»[٢]، ونقل عنه البيهقيُّ قوله: «ما أعجب حديث معمر، عن غير الزهريّ فإنه لا يكاد يوجد فيه حديث صحيح»[٣]. فتبيّن بهذا أن الحديثَ حديثُ أيوب، عن إبراهيم بن ميسرة، عن عائشة، وليس حديث أيوب، عن ابن أبي مُليكة، عن عائشة، فقد رواه محمد بن أبي بكيرة، كما عند البخاريّ في تاريخه[٤]، وحماد بن زيد، وحاتم بن وردان، ووهيب، كما ذكر ذلك الدارقطنيُّ[٥] كلهم: عن أيوب، عن إبراهيم بن ميسرة الطائفي، عن عائشة، وهو الصواب، جزم بذلك البخاريّ كما تقدم، وابن أبي حاتم[٦]، والدارقطنيُّ[٧].

وإبراهيم بن ميسرة، لم يدرك عائشة، فروايته عنها منقطعة[٨]، وقد وصله نصر بن طريف الباهليّ، عن إبراهيم بن ميسرة عن عبيد بن سعد عن عائشة. أخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت وآداب اللسان[٩]، لكن نصر بن طريف متروك الحديث[١٠].

وقد توبع معمر على روايته عن ابن أبي مُليكة من غير شكٍّ، أخرجها البيهقيُّ في سننه[١١]: من طريق مروان بن محمد، عن محمد بن مسلم، عن أيوب، عن ابن أبي

(١) شعب الإيمان، للبيهقيّ (٦/ ٤٥٧).
(٢) التاريخ الكبير، للبخاريّ (١/ ٤٩).
(٣) شعب الإيمان، للبيهقيّ (٦/ ٤٥٩).
(٤) التاريخ الكبير، للبخاريّ (١/ ٤٩).
(٥) افي العلل، للدار قطنيّ (١٤/ ٣٥٨).
(٦) في العلل، لابن أبي حاتم (٥/ ٥٨٩-٥٩٢).
(٧) في العلل، للدار قطنيّ (١٤/ ٣٥٨).
(٨) هو من الطبقة الخامسة، مات سنة (١٣٢هـ)، ينظر: التقريب، لابن حجر (٣٤).
(٩) ح: (١١).
(١٠) ينظر: الكامل، لابن عدي (٨/ ٢٧٤-٢٨٢).
(١١) ح: (٢٠٨٢٢).

مليكة، عن عائشة رضي الله عنها، لكنه خُولف: خالف ابنُ وهب مروانَ بن محمد، فرواه عن: محمد بن مسلم، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن عائشة به، عند الحاكم(١)، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبيُّ، لكن ابن أبي حاتم أعلَّها فقد قال لما سُئل عن حديث مروان بن محمد هذا؟ فقال: «ما أدري ما هذا؟ إنما يُروَى هذا الحديث عن أيوب، عن إبراهيم بن ميسرة، عن عائشة، عن النبي ﷺ مرسلٌ، ومن يقول: عن ابن أبي مليكة، ليس بِمُصيبٍ عندي». وبنحوه قال لما سُئل عن طريق ابن وهب التي عند الحاكم(٢).

والخلاصة: أن هذا الحديث هو من حديث إبراهيم بن ميسرة الذي لم يدرك عائشة رضي الله عنها؛ لذا فهو معلول بالانقطاع، والله أعلم.

الشواهد: لم أقف على شواهد لهذا الحديث.

في مناسبة ذكر هذا الحديث في تفسير الآية: هذا الحديث ينتظمه معنى الآية، فالآية بيّنت أن الله عز وجل توعد المنافقين بالعذاب الأليم بسبب كذبهم، ويُفهم منه تحذير المؤمنين من الكذب وبيان قبحه وخبثه، وأنه ذنبٌ يُوجب التوبة، ويستلزم التشديد على الكاذبين بالنكير عليهم، وهو ما بيَّنه حديث عائشة رضي الله عنها.

[١٨]- عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، أَنَّهُ قِيلَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: أَيَكُونُ الْمُؤْمِنُ(٣) جَبَانًا؟ فَقَالَ: «**نَعَمْ**»، فَقلنا: أَيَكُونُ الْمُؤْمِنُ بَخِيلًا؟ قَالَ: «**نَعَمْ**»، قِيلَ: أَيَكُونُ الْمُؤْمِنُ كَذَّابًا؟ قَالَ: «**لَا**».

التخريج: أخرجه مالك(٤).

الحكم: الحديث مرسلٌ أو معضلٌ، فصفوان بن سليم من التابعين، وعليه قد

(١) ح: (٧٠٤٤).
(٢) في العلل، لابن أبي حاتم (٥/ ٥٨٩-٥٩٢).
(٣) أي: بالطبع أو مطلقا. ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لملا القاري (٧/ ٣٠٥١).
(٤) (٢/ ١٦٩)، ح: (٢٠٨٨).

يكون سقط من الإسناد راوٍ، أو أكثر غير الصحابيّ. قال ابن عبد البر: «لا أحفظ هذا الحديث مسندًا من وجه ثابت وهو حديث حسن مرسل»[١]، وقال عنه السخاويُّ:«مرسلًا أو معضلًا»[٢]، وبمثله قال العجلونيُّ[٣]، وقال الألبانيُّ: «ضعيفٌ مرسل»[٤].

الشواهد: في معنى هذا الحديث شواهد: من حديث عبد الله بن عمر ﷺ مرفوعًا عند البيهقيّ في شعب الإيمان[٥]، بلفظ: «يُطْبَعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةَ، وَالْكَذِبَ»، ومن حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ مرفوعًا عند البزار –كشف الأستار–[٦]، وموقوفًا عند البيهقيّ في السنن[٧]، والموقوف أصحّ كما قال البيهقيُّ، ومن حديث أبي أُمامة ﷺ عند أحمد[٨]، ومن حديث عبد الله بن أبي أوفى ﷺ عند البيهقيّ في الشعب[٩]، جميعهم بنحو حديث ابن عمر ﷺ، ومن حديث عبد الله بن مسعود ﷺ موقوفًا عند ابن أبي شيبة[١٠]، بلفظ: «**الْمُؤْمِنُ يَطْوِي عَلَى الْخِلَالِ كُلِّهَا غَيْرِ الْخِيَانَةِ، وَالْكَذِبِ**»، ومن حديث أبي بكر الصديق ﷺ مرفوعًا عند البيهقيّ في شعب الإيمان[١١]، بلفظ: «**إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّ الْكَذِبَ مُجَانِبٌ الْإِيمَانَ**»، وموقوفًا عند البيهقيّ في السنن[١٢]، والصحيح وقفه كما قال البيهقيّ.

(١) الاستذكار، لابن عبد البر (٨/ ٥٧٥).
(٢) المقاصد الحسنة، للسخاويّ (٥٠٢).
(٣) في كشف الخفاء، للعجلونيّ (٢/ ١٢٧).
(٤) ضعيف الترغيب والترهيب، للألبانيّ(٢/ ٢٥٥)، ح: (١٧٥٢).
(٥) ح: (٤٤٧١).
(٦) ح: (١٠٢).
(٧) ح: (٢٠٨٢٧).
(٨) ح: (٢٢١٧٠).
(٩) ح: (٤٨٨٦).
(١٠) ح: (٢٥٦٠٣).
(١١) ح: (٤٤٦٦).
(١٢) ح: (٢٠٨٢٦).

قال السخاويُّ بعد أن ذكر هذه الشواهد: «وأمثلها حديث سعد لكن ضعَّف البيهقيُّ رفعه، وقال الدارقطنيُّ: الموقوف أشبه بالصواب، انتهى. ومع ذلك فهو مما يحكم له بالرفع على الصحيح لكونه مما لا مجال للرأي فيه»(١).

وفي هذا الحديث:

١- يدل هذا الحديث على أن البخل والجبن قد يوجدان في المؤمن وهما خلقان مذمومان قد استعاذ رسول الله ﷺ منهما.

٢- جاء في هذا الحديث: أَيَكُونُ الْمُؤْمِنُ جَبَانًا؟ فَقَالَ: (**نَعَمْ**)، أي: يكون جبانًا؛ لأنه جُبل على حب البقاء، ولا ينافيه مطلق الإيمان أو كماله.

٣- جاء في هذا الحديث: أَيَكُونُ الْمُؤْمِنُ بَخِيلًا؟ قَالَ: (**نَعَمْ**)، أي: يكون بخيلًا، لأنه جُبل على حب المال، ولا ينافيه مطلق الإيمان أو كماله.

٤- جاء في هذا الحديث: أَيَكُونُ الْمُؤْمِنُ كَذَّابًا؟ قَالَ: (**لَا**)، أي: لا يكون؛ لأنه لم يُجبل على الكذب، والمقصود يغلب عليه الكذب حتى لا يكاد يصدق، فهذا ينافي كمال الإيمان.

[١٩]- عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا كَذَبَ الْعَبْدُ تَبَاعَدَ عَنْهُ الْمَلَكُ مِيلًا مِنْ نَتْنِ مَا جَاءَ بِهِ**».

التخريج: أخرجه الترمذيُّ(٢).

الحكم: الحديث ضعيفٌ جدًا. أخرجه الترمذيُّ من طريق: يحيى بن موسى، قال: قلت لعبدالرحيم بن هارون الغساني: حدثكم عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ، الحديث؟ قال الترمذيُّ: «قال يحيى: فأقرَّ به عبد الرحيم بن هارون، فقال: نعم، هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه تفرد به عبد الرحيم بن هارون»، وأخرجه أبو نعيم، من طريق عبد الرحيم بنحوه،

(١) المقاصد الحسنة، للسخاويّ (٥٠٢).
(٢) (٤/ ٣٤٨)، ح: (١٩٧٢).

وقال: «غريب من حديث عبدالعزيز عن نافع، تفرد به عبد الرحيم»[١]، وعبد الرحيم بن هارون ضعيف، قال المزيُّ في ترجمته: «قال أبو حاتم: مجهول لا أعرفه، وقال الدارقطنيُّ: متروك الحديث يكذب، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال: يعتبر بحديثه إذا حدث عن الثقات من كتابه فإن فيما حدث من حفظه بعض المناكير»[٢].

وذكر هذا الحديث ابن الجوزيّ وقال: «هذا حديث لا يصح»[٣]، وذكره ابن عديّ في ترجمة عبد الرحيم بن هارون وقال: «هذه الأحاديث التي ذكرتها يحدث بها عبد الرحيم، عن ابن أبي رواد، وهشام بن حسان وعطية وله غير ما ذكرت ولم أرَ للمتقدمين فيه كلامًا وإنما ذكرته لأحاديث رواها مناكير عن قوم ثقات»[٤]، وذكره ابن حبان في المجروحين[٥]، وقال عنه الألبانيُّ: «منكر»[٦].

وقد تُوبع عبد الرحيم بن هارون على هذا الحديث فيما أخرجه ابن عديّ فقال: حدثنا علي بن الحسين بن علي، أخبرنا سليمان بن الربيع بن هشام النهديّ، حدثنا الفضل بن عوف عم الأحنف، حدثنا عبد العزيز بن أبي رواد، به[٧]، لكنها متابعة ضعيفة أيضًا: سليمان بن الربيع النهديّ تركه الدارقطنيُّ، وقال: غيَّر أسماء مشايخ، وروى البرقانيُّ عن الدارقطنيّ أنه قال فيه ضعيف[٨].

الشواهد: لم أقف على شواهد لهذا الحديث.

(١) حلية الأولياء، لأبي نعيم (٨/ ١٩٧).
(٢) تهذيب الكمال، للمزيّ (١٨/ ٤٥).
(٣) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزيّ (٢/ ٢٨٩).
(٤) الكامل، لابن عدي (٦/ ٤٩٧).
(٥) (٢/ ١٣٧).
(٦) السلسلة الضعيفة، للألبانيّ (٤/ ٣٠٨-٣١١)، ح: (١٨٢٨).
(٧) ينظر: الكامل، لابن عديّ (١/ ٨٨).
(٨) ينظر: لسان الميزان، لابن حجر (٤/ ١٥٢).

في مناسبة ذكر هذا الحديث في تفسير الآية: هذا الحديث ينتظمه معنى الآية، فالآية بيّنت أن الله ﷻ توعد المنافقين بالعذاب الأليم بسبب كذبهم، ويُفهم منه تحذير المؤمنين وتنفيرهم من الكذب وبيان قبحه وخبثه، وهو ما بيَّنه حديث ابن عمر ﭫ وزاد الحديث في التنفير منه أنه معصية تُباعد منه الملك الموكل به، وتدني منه عدوه وأغش الخلق له، وأعظمهم ضررًا له، وهو الشيطان، فإن العبد إذا عصى الله تباعد منه الملك بقدر تلك المعصية، حتى إنه يتباعد منه بالكذبة الواحدة مسافة بعيدة، فكيف يكون مقدار بعده منه مما هو أكبر من ذلك، وأفحش منه؟![1].

قوله ﷻ: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة:١٧]

[٢٠]- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﭬ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ النَّاسِ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَوْقَدَ نَارًا، فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ جَعَلَ الفَرَاشُ وَهَذِهِ الدَّوَابُّ الَّتِي تَقَعُ فِي النَّارِ تَقَعْ فِيهَا، فَجَعَلَ يَنْزِعُهُنَّ وَيَغْلِبْنَهُ فَيَقْتَحِمْنَ فِيهَا، فَأَنَا آخُذُ بِحُجَزِكُمْ[2] عَنِ النَّارِ، وَأَنتم تقْتَحِمُونَ فِيهَا**».

التخريج: أخرجه البخاريُّ[3]، ومسلم[4]، والترمذيُّ[5]، وأحمد[6].

الحكم: الحديث متفقٌ عليه.

وفي هذا الحديث: ١- ضرب الأمثال والتصوير الفنيّ أسلوب نبويٌّ تربويٌّ

(١) ينظر: الجواب الكافي، لابن القيِّم (١٠٦-١٠٧) بتصرف.

(٢) أصل الحُجْزَة: موضع شد الإزار، ثم قيل للإزار حُجْزَة للمجاورة، واحتجز الرجل بالإزار إذا شده على وسطه. ينظر: النهاية (١/ ٣٤٤).

(٣) (٤/ ١٦٢، ٨/ ١٠٢)، ح: (٣٤٢٦، ٦٤٨٣)، ك: أحاديث الأنبياء، والرقاق ب: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾، والانتهاء عن المعاصي.

(٤) (٤/ ١٧٨٩)، ح: (٢٢٨٤)، ك: الفضائل، ب: شفقة النبي ﷺ على أمته.

(٥) (٥/ ١٥٤)، ح: (٢٨٧٤).

(٦) (١٢/ ٢٧٣، ١٣/ ٤٧٥-٤٧٦، ١٦/ ٥٦٥)، ح: (٧٣٢١، ٨١١٧، ١٠٩٦٣).

تعليميٌّ استعمله ﷺ في تعليم أصحابه؛ ليكون أسرع في التأثير، وأوقع في النفس، وأبلغ في الوعظ، وأقوى في الزجر، وأسرع في الاقناع.

٢- مقصود هذا الحديث كما قال النووي: «أنه ﷺ شبَّه المخالفين له بالفراش وتساقطهم في نار الآخرة بتساقط الفراش في نار الدنيا مع حرصهم على الوقوع في ذلك ومنعه إياهم والجامع بينهما اتباع الهوى وضعف التمييز وحرص كل من الطائفتين على هلاك نفسه»، وقال القاضي أبو بكر بن العربي: «هذا مثل كثير المعاني والمقصود أن الخلق لا يأتون ما يجرهم إلى النار على قصد الهلكة، وإنما يأتونه على قصد المنفعة واتباع الشهوة، كما أن الفراش يقتحم النار لا ليهلك فيها بل لما يعجبه من الضياء».

٣- في الحديث ما كان فيه ﷺ من الرأفة والرحمة والشفقة والحرص على نجاة الأمة كما قال ﷻ: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:١٢٨] (١).

٤- فيه بيان حال الناس في الحرص على الدنيا، واتباع الشهوات وركوب المعاصي التي تكون سببًا لوقوعهم في النار.

٥- للدنيا بهرج وبريق يغري ويبهر ضعفاء البصائر، فينشغلوا بها عما خلقوا له، فيتعرضوا لسخط الله وعقوبته.

قوله ﷻ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:١٩]

[٢١]- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَمِعَ صَوْتَ الرَّعْدِ وَالصَّوَاعِقِ، قَالَ: «**اللَّهُمَّ لَا تَقْتُلْنَا بِغَضَبِكَ، وَلَا تُهْلِكْنَا بِعَذَابِكَ، وَعَافِنَا قَبْلَ ذَلِكَ**».

التخريج: أخرجه الترمذيُّ (٢)، والنسائيُّ في الكبرى (٣)، وأحمد (٤).

(١) ينظر: فتح الباري، لابن حجر (٦/ ٦٤٦).
(٢) (٥/ ٥٠٣)، ح: (٣٤٥٠).
(٣) (٩/ ٣٤٠)، ح: (١٠٦٩٨).
(٤) (١٠/ ٤٧-٤٨)، ح: (٥٧٦٣).

الحكم: الحديث ضعيفٌ. قال الترمذيُّ: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وأخرجه الحاكم وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبيُّ(١)، وقال النوويُّ: «رواه البيهقيُّ بإسناد ضعيف، من رواية الحجاج بن أرطاة»(٢). وكل من أخرج الحديث أخرجه من طريق: عبد الواحد بن زياد، عن الحجاج بن أرطاة، عن أبي مطر، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، مرفوعًا، ورواه الحاكم بهذا الإسناد، بإسقاط الحجاج بن أرطاة، وقال الحافظ ابن حجر عن إسناده عند الحاكم: «قلت: سقط بين عبد الواحد وأبي مطر: حجاج بن أرطاة؛ كذا أخرجه في الأدب المفرد، وصرَّح فيه بالتحديث بين الحجاج وبين أبي مطر وسالم»(٣)، وأخرجه أيضا بإسقاط الحجاج أيضا النسائيُّ في الكبرى(٤): من طريق سيار بن حاتم، عن عبد الواحد بن زياد، عن أبي مطر، بنحوه، قال المزيُّ في ترجمة أبي مطر: «روى عنه: الحجاج بن أرطاة (بخ ت سي)، وعبد الواحد بن زياد (سي) فيما قيل، والصحيح: عن عبد الواحد، عن الحجاج، عنه»(٥).

وهذا الإسناد ضعيف، فيه حجاج بن أرطاة، كثير التدليس لكنه صرّح بالتحديث في أكثر الطرق، ومختلف فيه، تركه ابن المبارك، وابن مهديّ، ويحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل(٦)، وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق كثير الخطأ والتدليس»(٧)، وشيخه أبو مطر مجهول العين، ترجم له الذهبيُّ فقال: «عن سالم بن عبد الله، لا يدرى من هو، وعنه حجاج بن أرطاة»(٨)، وقال الحافظ ابن

(١) المستدرك، للحاكم (٤/ ٣١٨)، ح: (٧٧٧٢).
(٢) خلاصة الأحكام، للنوويّ (٢/ ٨٨٩).
(٣) اتحاف المهرة، لابن حجر (٨/ ٤٣٣).
(٤) ح: (١٠٦٩٧).
(٥) تهذيب الكمال، للمزيّ (٣٤/ ٢٩٨).
(٦) ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (٢/ ١٩٨).
(٧) التقريب، لابن حجر (٩٢).
(٨) ميزان الاعتدال، للذهبيّ (٤/ ٥٧٤).

حجر: «شيخ لحجاج بن أرطاة مجهول»[١].

الشواهد: له شاهد مرفوع بسند معضل، عند الطبري[٢]، وابن أبي شيبة[٣]، من طريق جعفر بن برقان، قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ كان إذا سمع الرعد الشديد، قال: «**اللَّهُمَّ لَا تُهْلِكْنَا بِعَذَابِكَ، وَلَا تَقْتُلْنَا بِغَضَبِكَ، وَعَافِنَا قَبْلَ ذَلِكَ**».

في مناسبة ذكر هذا الحديث في تفسير الآية: هذا الحديث ينتظمه معنى الآية، فالآية بيَّنت أن نزول الصواعق المصاحبة للمطر الشديد والرعد عذابٌ يصيب الله به من يشاء، يدل لذلك ما كان من حال هؤلاء الجماعة المشبه بهم المنافقين أنهم وضعوا أصابعهم في آذانهم من شدة الهول خوفًا من الهلاك، وهو ما بيَّنه قول النبي ﷺ المذكور في حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وفي هذا الحديث: الندب للدعاء عند حصول المفزعات.

قوله ﷻ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢٢]

[٢٢]- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن مسْعودٍ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: «**أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ**»، قُلْتُ: إِنَّ ذَلِكَ لَعَظِيمٌ، قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «**وَأَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ تَخَافُ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ**»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «**أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ**».

التخريج: أخرجه البخاريُّ[٤]، ومسلم[٥]، وأبو داود[٦]، والترمذيُّ[٧]،

(١) التقريب، لابن حجر (٥٩٣).
(٢) في تفسيره (١٣/ ٤٧٦).
(٣) ح: (٢٩٢١٠).
(٤) (٦/ ١٨)، ح: (٤٤٧٧، وأطرافه في: ٤٧٦١، ٦٠٠١، ٦٨١١، ٧٥٢٠)، ك: التفسير، ب: قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.
(٥) (١/ ٩٠)، ح: (٨٦)، ك: الإيمان، ب: كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده.
(٦) (٣/ ٦١٧-٦١٨)، ح: (٢٣١٠)
(٧) (٥/ ٣٣٧)، ح: (٣١٨٢، ٣١٨٣).

والنسائيُّ(١)، وأحمد(٢).

الحكم: الحديث متفقٌ عليه(٣).

وفي هذا الحديث:

١- أن أكبر المعاصي الشرك وهذا ظاهر لا خفاء فيه، وأن القتل بغير حق يليه، وأما سواهما من الزنى واللواط وعقوق الوالدين والسحر وقذف المحصنات والفرار يوم الزحف وأكل الربا وغير ذلك من الكبائر، فلها تفاصيل وأحكام تعرف بها مراتبها ويختلف أمرها باختلاف الاحوال والمفاسد المرتبة عليها، وعلى هذا يقال في كل واحدة منها هي من أكبر الكبائر وإن جاء في موضع أنها أكبر الكبائر كان المراد: من أكبر الكبائر.

٢- معنى قوله ﷺ «**أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ**»: أي تزني بها برضاها وذلك يتضمن الزنى وإفسادها على زوجها واستمالة قلبها إلى الزاني، وذلك أفحش وهو مع امرأة الجار أشد قبحًا وأعظم جرمًا؛ لأن الجار يتوقع من جاره الذب عنه وعن حريمه، ويأمن بوائقه ويطمئن إليه وقد أمر بإكرامه والإحسان إليه، فإذا قابل هذا كله بالزنى بامرأته وإفسادها عليه مع تمكنه منها على وجه لا يتمكن غيره منه كان في غاية من القبح(٤).

(١) (٧/ ٨٩-٩٠)، ح: (٤٠١٣، ٤٠١٤، ٤٠١٥).

(٢) (٦/ ١٠٤، ٧/ ١٧٨، ٤١٥-٤١٦، ٤٢٩)، ح: (٣٦١٢، ٤١٠٢، ٤٤١١، ٤٤٢٣).

(٣) **تنبيه:** قد ذكر القاشيّ عقب هذه الرواية وتحت قوله ﷻ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة:٢٥] الحديث التالي: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّه كَانَ يَقُولُ: حَدِّثُونِي عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ الْجَنَّةَ لَمْ يُصَلِّ قَطُّ فَإِذَا لَمْ يَعْرِفْهُ النَّاسُ قَالَ: أُصَيْرِمُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ. وكَانَ مِن شَأْنِه على ما رَوى أَحْمد عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ: أَنَّ الْأُصَيْرِم بَدَا لَهُ يوم أُحُدٍ الْإِسْلَامُ فَأَسْلَمَ، وَأَخَذَ سَيْفَهُ وَقَاتَلَ حَتَّى أَصَابتهُ الْجِرَاحَةُ، فَمَاتَ، فَذَكَرُوهُ لِرَسُولِ الله ﷺ فَقَالَ: (**إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ**).

وهو حديث مقحم في تفسير الآية! لا علاقة له بتفسيرها، ولم أجد أحدًا من أصحاب التفاسير بالمأثور قد ذكره في تفسير الآية، ولا في تفسير نظائرها من آيات القرآن.

(٤) ينظر: شرح النووي (٢/ ٨١).

٣- وفيه حرص الصحابة ﷺ على تعلم دينهم، وسعة صدره ﷺ لأسئلتهم، وحرصه على تعليمهم.

قوله ﷻ: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة:٣١]

[٢٣]- عَنْ أَنَسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**يَجْتَمِعُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: أَنْتَ أَبُو النَّاسِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلاَئِكَتَهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، فَاشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ**[(١)]**، وَيَذْكُرُ ذَنْبَهُ فَيَسْتَحِي، ائْتُوا نُوحًا، فَإِنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ، فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ سُؤَالَهُ رَبَّهُ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ فَيَسْتَحِي، فَيَقُولُ: ائْتُوا خَلِيلَ الرَّحْمَنِ، فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، ائْتُوا مُوسَى، عَبْدًا كَلَّمَهُ اللَّهُ وَأَعْطَاهُ التَّوْرَاةَ، فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ قَتْلَه النَّفْسِ بِغَيْرِ نَفْسٍ، فَيَسْتَحِي مِنْ رَبِّهِ، فَيَقُولُ: ائْتُوا عِيسَى عَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ، وَكَلِمَةَ اللَّهِ وَرُوحَهُ، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، ائْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ، عَبْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، فَيَأْتُونِي، فَأَنْطَلِقُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنَ لِي، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ رَأْسَكَ وَسَلْ تُعْطَهْ، وَقُلْ تُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأَحْمَدُهُ بِتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، أُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ إِلَيْهِ فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي مِثْلَهُ، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ الرَّابِعَةَ، فَأَقُولُ مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ القُرْآنُ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ الخُلُودُ**». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ[(٢)]: إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ القُرْآنُ، يَعْنِي قَوْلَ اللهِ تَعَالَى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [البقرة: ١٦٢].

---

(١) لست هناكم: كناية عن أن منزلته دون المنزلة المطلوبة، قاله تواضعًا وإكبارًا لما يسألونه، وقد يكون فيه إشارة إلى أن هذا المقام ليس لي بل لغيري. ينظر: فتح الباري، لابن حجر (١١/ ٤٣٣).

(٢) البخاريُّ.

التخريج: أخرجه البخاريُّ(١)، ومسلم(٢)، والنسائيُّ في الكبرى(٣)، وابن ماجه(٤)، وأحمد(٥).

الحكم: الحديث متفقٌ عليه.

وفي هذا الحديث:

١- ذكر القاضي عياض أنه استدل بهذا الحديث من جوز الخطايا على الأنبياء، كقول كل من ذكر فيه ما ذكر، وأجاب عن أصل المسألة بأنه لا خلاف في عصمتهم من الكفر بعد النبوة وكذا قبلها على الصحيح، وكذا القول في الكبيرة على التفصيل المذكور، ويلتحق بها ما يزري بفاعله من الصغائر، وكذا القول في كل ما يقدح في الإبلاغ من جهة القول، واختلفوا في الفعل فمنعه بعضهم حتى في النسيان، وأجاز الجمهور السهو لكن لا يحصل التمادي، واختلفوا فيما عدا ذلك كله من الصغائر فذهب جماعة من أهل النظر إلى عصمتهم منها مطلقًا، وأوَّلوا الأحاديث والآيات الواردة في ذلك بضروب من التأويل، ومن جملة ذلك: أن الصادر عنهم إما أن يكون بتأويل من بعضهم، أو بسهو، أو بإذن؛ لكن خشوا أن لا يكون ذلك موافقًا لمقامهم فأشفقوا من المؤاخذة أو المعاتبة. قال: وهذا أرجح المقالات... وجميع ما ذكر في حديث الباب لا يخرج عما قلناه؛ لأن أكل آدم من الشجرة كان عن سهو، وطلب نوح نجاة ولده كان عن تأويل، ومقالات إبراهيم كانت معاريض وأراد بها الخير، وقتيل موسى كان كافرًا.

٢- وفيه تفضيل محمد ﷺ على جميع الخلق؛ لأن الرسل والأنبياء والملائكة أفضل

(١) (٦/ ١٧)، ح: (٤٤٧٦)، وأخرجه كذلك في: ٦٥٦٥، ٧٤١٠، ٧٤٤٠، ٧٥١٠)، ك: التفسير، ب: قوله ﷻ: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾.

(٢) (١/ ١٨٣)، ح: (١٩٣)، ك: الإيمان، ب: أدنى أهل الجنة منزلة.

(٣) (١٠/ ٢٣٢)، ح: (١١٣٦٩).

(٤) (٥/ ٣٦٥)، ح: (٤٣١٢).

(٥) (١٩/ ١٩٦-١٩٨، ٢١/ ١٨٥-١٨٨، ٢١١-٢١٣)، ح: (١٢١٥٣، ١٣٥٦٢، ١٣٥٩٠).

ممن سواهم، وقد ظهر فضله في هذا المقام عليهم، قال القرطبيُّ: «ولو لم يكن في ذلك إلا الفرق بين من يقول نفسي نفسي وبين من يقول أمتي أمتي لكان كافيًا».

٣- وفيه تفضيل الأنبياء المذكورين فيه على من لم يُذكر فيه لتأهلهم لذلك المقام العظيم دون من سواهم.

٤- وفيه اختصاصه ﷺ بالشفاعة العظمى لأهل الموقف.

٥- وفيه أن من طلب من كبيرٍ أمرًا مهمًا، عليه أن يقدِّم بين يدي سؤاله وصف المسؤول بأحسن صفاته وأشرف مزاياه ليكون ذلك أدعى لإجابته لسؤاله.

٦- وفيه أن المسؤول إذا لم يقدر على تحصيل ما سُئل يعتذر بما يقبل منه، ويدل على من يظن أنه يكمل في القيام بذلك فالدال على الخير كفاعله، وأنه يثني على المدلول عليه بأوصافه المقتضية لأهليته، ويكون أدعى لقبول عذره في الامتناع.

٧- وفيه أن أهل الموقف يستشير بعضهم بعضًا، ويُجمعون على الشيء المطلوب، وأنهم يُغطى عنهم بعض ما علموه في الدنيا؛ لأن في السائلين من سمع هذا الحديث ومع ذلك فلا يستحضر أحد منهم أن ذلك المقام يختص به نبينا ﷺ، إذ لو استحضروا ذلك لسألوه من أول وهلة ولما احتاجوا إلى التردد من نبي إلى نبي، ولعل الله تعالى أنساهم ذلك للحكمة التي تترتب عليه من إظهار فضل نبينا ﷺ[١].

(١) ينظر: الفتح، لابن حجر (١١/ ٤٤٠-٤٤١). **تنبيه:** قد ذكر القاشيّ عقب هذه الرواية وتحت قوله ﷻ: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة:٣٦] الحديث التالي: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَا سَالَمْنَاهُنَّ مُنْذُ حَارَبْنَاهُنَّ، وَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا خِيفَةً، فَلَيْسَ مِنَّا**» يَعْنِي: الْحَيَّاتِ. وهو حديث مقحم في تفسير الآية! مبنيٌّ على أخبار اسرائيلية لم يثبت منها شيء، فقد فسَّر بعض السلف في روايات اسرائيلية بأن المقصود بهم: آدم وإبليس والحية، قال ابن كثير (١/ ٢٣٦): «وقد ذكر المفسرون من السلف كالسدي بأسانيده، وأبي العالية، ووهب بن منبه وغيرهم، هاهنا أخبارا إسرائيلية عن قصة الحية، وإبليس، وكيف جرى من دخول إبليس إلى الجنة ووسوسته»، وقال ابن القيِّم في مفتاح دار السعادة (١/ ١٥): «فهذا إهباط آدم وحواء وإبليس من الجنة ولهذا أتى فيه بضمير الجمع، وقيل إنه خطاب لهم وللحية، وهذا يحتاج إلى نقل ثابت، إذ لا ذكر للحية في شيء من قصة آدم وإبليس»، وقال الأرنؤوط في تحقيقه للسنن تعليقًا: « وبهامش: مختصر المنذريّ: قال يحيى بن أيوب: سئل أحمد بن صالح عن تفسير قوله: (ما سالمناهن منذ حاربناهن) متى كانت العداوة؟ قال: حين أخرج آدم من الجنة، قال الله العظيم: ﴿ قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًۢا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [طه: ١٢٣] قال: هم، قالوا: آدم وحواء وإبليس والحية، قال: والذي صحَّ أنهم الثلاثة بإسقاط الحية».

قوله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَآ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ [البقرة:٣٩]

[٢٤]- عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، قَالَ: كُنْتُ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ تَكْذِيبًا بِالشَّفَاعَةِ، حَتَّى لَقِيتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ كُلَّ آيَةٍ ذَكَرَ اللهُ ﷻ فِيهَا خُلُودُ أَهْلِ النَّارِ، فَقَالَ: يَا طَلْقُ، أَتُرَاكَ أَقْرَأَ لِكِتَابِ الله مِنِّي، وَأَعْلَمَ بِسُنَّةِ رَسُولِ الله ﷺ؟ فَاتُّضِعْتُ لَهُ[(١)]، فَقُلْتُ: بَلْ أَنْتَ أَقْرَأُ وَأَعلمُ مِنِّي، قَالَ: فَإِنَّ الَّذِي قَرَأْتَ هُمُ أَهْلُهَا الْمُشْرِكُونَ، وَلَكِنْ قَوْمٌ أَصَابُوا ذُنُوبًا، فَعُذِّبُوا بِهَا، ثُمَّ أُخْرِجُوا، صُمَّتَا - وَأَهْوَى بِيَدَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ- إِنْ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ**»، وَنَحْنُ نَقْرَأُ مَا تَقْرَأُ.

التخريج: أخرجه أحمد[(٢)].

الحكم: الحديث حسنٌ لغيره. أخرجه أحمد بسند ضعيف من طريق: عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا القاسم يعني ابن الفضل وهو الحدانيّ، حدثنا سعيد بن المهلب، عن طلق بن حبيب، به، وفيه سعيد بن المهلب مجهول، قال المزيُّ: «قال أبو حاتم: لا أدرى من أين هو؟ وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال في نسبه: سعيد بن المهلب بن أبي صفرة، روى له البخاري في «الأدب» حديثًا واحدًا، عن طلق بن حبيب، عن جابر في الشفاعة»[(٣)]، لكن هذا الحديث ثبت عن جابر بطرق أخرى صحيحة فقد أخرجه مسلم[(٤)]، من طريق محمد بن أبي أيوب، قال: حدثني يزيد الفقير، بنحوه، وأخرجه ابن حبان[(٥)]، من طريق: سفيان بن عيينة، سمعت عمرو بن دينار يقول: سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنه بنحوه.

(١) اتَّضَعَتْ: يُقال: ضعضعه الدهر فتضعضع، أي خضع وذلَّ، والمراد هاهنا: انخفضت تأدبًا معه. ينظر: الصحاح، للجوهريّ (٣/ ١٢٥٠).

(٢) (٢٢/ ٤٠٤-٤٠٥)، ح: (١٤٥٣٤).

(٣) تهذيب الكمال، للمزيّ (١١/ ٨٣-٨٤).

(٤) ح: (١٩١).

(٥) ح: (٧٤٨٣).

الشواهد: له شاهد موقوف: عند الطبريُّ[(١)]: عن عكرمة، أن نافع بن الأزرق قال لابن عباس رضي الله عنه: يا أعمى البصر، أعمى القلب، تزعم أن قومًا يخرجون من النار، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧]، فقال ابن عباس: ويحك، اقرأ ما فوقها، هذه للكفار.

وفي هذا الحديث: فيه رد على منكري الشفاعة، جاء عن حنبل قال: قلت لأبي عبدالله -يعني أحمد بن حنبل-: ما يروى عن النبي ﷺ في الشفاعة؟ فقال: «هذه أحاديث صحاح نؤمن بها ونقرُّ، وكل ما روي عن النبي ﷺ بأسانيد جيدة نؤمن بها ونقرُّ، قلت له: وقوم يخرجون من النار؟ فقال: نعم، إذا لم نقرّ بما جاء به الرسول ودفعناه، رددنا على الله أمره قال الله عز وجل: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]. قلت: والشفاعة؟ قال: كم حديث يُروى عن النبي ﷺ في الشفاعة والحوض، فهؤلاء يكذبون بها ويتكلمون، وهو قول صنف من الخوارج، وإن الله تعالى لا يخرج من النار أحدًا بعد إذ أدخله، والحمد لله الذي عدل عنا ما ابتلاهم به»، وقال حنبل: سمعت علي بن المدينيّ يقول: «الإيمان والتصديق بالشفاعة، وبأقوالهم يخرجون من النار بعدما احترقوا، وصاروا فحمًا كما جاء الأثر والتصديق به والتسليم»[(٢)].

قوله عز وجل: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة:٤٤]

[٢٥]- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنّ رَسُولَ اللهِّ ﷺ قَالَ: «**رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي رِجَالا تُقْرَضُ شِفَاهُهُمْ بِمَقَارِيضَ مِنْ نَارٍ، قُلْتُ: مَنْ هَؤُلاءِ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَؤُلاءِ خُطَبَاءُ مِنْ أُمَّتِكَ يَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَيَنْسَوْنَ أَنْفُسَهُمْ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلا يَعْقِلُونَ**».

(١) تفسيره (٨/ ٤٠٦).

(٢) أخرجه اللالكائيّ في شرح أصول الاعتقاد (٦/ ١١٨٣)، ح: (٢٠٩٠).

التخريج: أخرجه أحمد[(١)].

الحكم: الحديث صحيحٌ. قال الهيثميُّ بعد ذكره لطرقه: «رواها كلها أبو يعلى والبزار ببعضها والطبرانيُّ في الأوسط، وأحد أسانيد أبي يعلى رجاله رجال الصحيح» [(٢)]، وصححه ابن حبان[(٣)]، والألبانيُّ[(٤)]، ومحققو المسند.

الشواهد: له شاهد: من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما المتفق عليه، وسيأتي في الرواية التالية.

[٢٦]- عَنْ أُسَامَةَ بن زَيد رضي الله عنهما، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**يُجَاءُ بِالرَّجُلِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَيُلْقَى فِي النَّارِ، فَتَنْدَلِقُ[(٥)] أَقْتَابُهُ فِي النَّارِ، فَيُطحَنُ فِيهَا كَطَحْنِ الحِمَارُ بِرَحَاهُ، فَيَجْتَمِعُ أَهْلُ النَّارِ عَلَيْهِ فَيَقُولُونَ: أَيْ فُلاَنُ مَا شَأْنُكَ؟ أَلَيْسَ كُنْتَ تَأْمُرُنَا بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَانَا عَنِ الْمُنْكَرِ؟ قَالَ: كُنْتُ آمُرُكُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَلاَ آتِيهِ، وَأَنْهَاكُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَآتِيهِ**».

التخريج: أخرجه البخاريُّ[(٦)]، ومسلم[(٧)]، وأحمد[(٨)].

الحكم: الحديث متفقٌ عليه.

وفي هذين الحديثين: في قوله عز وجل: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ محل الإنكار الجملة الثانية، وإنما ذكر الجملة الأولى تقبيحًا لسوء أفعالهم وأقوالهم، وتوبيخًا على علمه المقرون بترك أعمالهم. قال الشنقيطيُّ بعد أن ساق هذين

(١) (١٩/ ٢٤٤، ٢٠/ ٢٢٣-٢٢٤، ٢١/ ١٠٤، ١٥٨-١٥٩)، ح: (١٢٢١١، ١٣٤٢١، ١٢٨٥٦، ١٣٥١٥).

(٢) مجمع الزوائد، للهيثميّ (٧/ ٢٧٦).

(٣) في صحيحه (١/ ٢٤٩)، ح: (٥٣).

(٤) في السلسلة الصحيحة، للألبانيّ (١/ ٥٨٥-٥٨٧)، ح: (٢٩١).

(٥) تَنْدَلِقُ أَقْتَابُهُ: الاندلاق: خروج الشيء من مكانه، يريد خروج أمعائه من جوفه. ينظر: النهاية (٢/ ١٣٠).

(٦) (٤/ ١٢١)، ح: (٣٢٦٧، وطرفه في: ٧٠٩٨)، ك: بدء الخلق، ب: صفة النار وأنها مخلوقة.

(٧) (٤/ ٢٢٩٠)، ح: (٢٩٨٩)، ك: في الزهد والرقاق، ب: عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله.

(٨) (٣٦/ ١١٧، ١٢٨، ١٣٢، ١٤٥)، ح: (٢١٧٨٤، ٢١٧٩٤، ٢١٨٠٠، ٢١٨١٩).

الحديثين: «واعلم أن التحقيق: أن هذا الوعيد الشديد الذي ذكرنا من اندلاق الأمعاء في النار، وقرض الشفاه بمقاريض النار، ليس على الأمر بالمعروف، وإنما هو على ارتكابه المنكر عالمًا بذلك، ينصح الناس عنه، فالحق أن الأمر غير ساقط عن صالح ولا طالح، والوعيد على المعصية لا على الأمر بالمعروف؛ لأنه في حد ذاته ليس فيه إلا الخير، .. وأما الآية الدالة على أن المعرض عن التذكير كالحمار أيضًا، فهي قوله ﷻ: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ﴾[المدثر:٤٩ – ٥١]، والعبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب، فيجب على المذكِّر والمذكَّر أن يعملا بمقتضى التذكرة، وأن يتحفظا من عدم المبالاة بها؛ لئلا يكونا حمارين من حمر جهنم»[(١)].

قوله ﷻ: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة:٤٥]

[٢٧]- عن سَالم بن أبي الجَعْدِ، قال: قال رجل من خُزاعةَ: ليتني صَلَّيتُ فاسترحْتُ، فكأنّهم عابُوا ذلك عليهِ، فقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**يا بلالُ، أقِمِ الصَّلاةَ، وَأرِحْنا بها**».

التخريج: أخرجه أبو داود[(٢)]، وأخرجه أحمد[(٣)].

الحكم: الحديث صحيحٌ. صحَّح إسناده الزيلعيُّ[(٤)]، والحافظ العراقيُّ[(٥)]، وصححه الألبانيُّ[(٦)].

أخرجاه من طريق: مسعر بن كدام، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، لكن اُختلف فيه على سالم بن أبي الجعد في

(١) أضواء البيان، للشنقيطيّ (١/ ٤٦٣).
(٢) (٧/ ٣٣٨-٣٣٩)، ح: (٤٨٩٥، ٤٨٩٦).
(٣) (٣٨/ ١٧٨، ٢٢٥)، ح: (٢٣٠٨٨، ٢٣١٥٤).
(٤) في تخريج أحاديث الكشاف، للزيلعيّ (١/ ٦٢).
(٥) في تخريج أحاديث الإحياء، للحافظ العراقيّ (١/ ٣٦٩).
(٦) في تعليقه على مشكاة المصابيح (١/ ٣٩٣)، ح: (١٢٥٣).

الإسناد، فمرة يرويه عن رجل من أسلم عن النبي ﷺ كما في رواية أحمد، ومرة يكون هذا الرجل من خزاعة كما في رواية أبي داود، ومرة يصَّرح بأن هذا الرجل الخزاعيُّ: سلمان بن خالد الخزاعيُّ، كما عند الطبرانيّ في الكبير(١)، ومرة يرويه عن عبد الله بن محمَّد ابن الحنفية، عن صهر له أنصاريّ كما في رواية أبي داود، وأحمد الثانية، ومرة يرويه عن محمَّد ابن الحنفية نفسه عن النبي ﷺ مرسلًا كما عند الدار قطنيّ(٢)، ومرة يرويه عن سالم بن أبي الجعد، عن محمد ابن الحنفية، عن بلال. فجعله من حديث بلال كما عند الخطيب(٣)، ومرة يرويه عن سالم عن ابن الحنفية عن علي رضي الله عنه كما عند الخطيب(٤)، والدارقطنيّ(٥).

الشواهد: لم أقف على شواهد لهذا الحديث.

وفي هذا الحديث: في قوله ﷺ: «**وَأَرِحْنا بها**»: أي أذِّن بالصلاة نسترح بأدائها من شغل القلب بها. وقيل كان اشتغاله بالصلاة راحة له؛ فإنه كان يعدّ غيرها من الأعمال الدنيوية تعبًا، فكان يستريح بالصلاة لما فيها من مناجاة الله تعالى(٦).

[٢٨]- عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِّ ﷺ: «**حُبِّبَ إِلَيَّ الطِّيبُ، وَالنِّسَاءُ، وَجُعِلَ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ**».

التخريج: أخرجه النسائيُّ(٧)، وأحمد(٨).

الحكم: الحديث صحيحٌ. أخرجه الحاكم وقال: «صحيح على شرط مسلم»،

(١) ح: (٦٢١٤).
(٢) العلل، للدار قطنيّ (٤/ ١٢١).
(٣) تاريخ بغداد، للخطيب (١٢/ ٢٠٤).
(٤) المرجع السابق.
(٥) العلل، للدارقطنيّ (٤/ ١٢٠).
(٦) ينظر: شرح المشكاة، للطيبي (٤/ ١٢١٨).
(٧) (٧/ ٦١)، ح: (٣٩٣٩، ٣٩٤٠).
(٨) (١٩/ ٣٠٥، ٣٠٧، ٢٠/ ٣٥١، ٢١/ ٤٣٣)، ح: (١٢٢٩٣، ١٢٢٩٤، ١٣٠٥٧، ١٤٠٣٧).

ووافقه الذهبيُّ[١].

وصحَّح إسناده الضياء في المختارة[٢]، وابن الملقن[٣]، وابن القيِّم[٤]، والحافظ ابن حجر[٥].

وقال عنه الذهبيُّ: «وإسناده قوي»[٦]، وجوَّده الحافظ العراقيُّ[٧]، وحسّنه الحافظ في التلخيص[٨]، وصحَّحه الألبانيُّ[٩]، وحسَّن إسناده محققو المسند.

الشواهد: له شاهد: من حديث المغيرة بن شعبة ﷺ عند الطبراني في الكبير[١٠]، ومن حديث سليمان التيميّ وليث بن أبي سليم مرسلًا عند عبد الرزاق في المصنف[١١]، ومن حديث عائشة ﷺ عند أحمد[١٢]، بلفظ: كَانَ يُعْجِبُ نَبِيَّ اللهِ ﷺ مِنَ الدُّنْيَا ثَلاثَةُ أَشْيَاءَ: الطِّيبُ وَالنِّسَاءُ وَالطَّعَامُ. فَأَصَابَ اثْنَتَيْنِ وَلَمْ يُصِبْ وَاحِدَةً. أَصَابَ النِّسَاءَ وَالطِّيبَ وَلَمْ يُصِبِ الطَّعَامَ.

في مناسبة ذكر هذا الحديث في تفسير الآية، وما فيه: هذا الحديث ينتظمه معنى الآية الكريمة، ويندرج فيه، فالآية بيَّنت أن الاستعانة بالصبر والصلاة، أو بالصلاة وحدها لعظم شأنها واستجماعها ضروبًا من الصبر ثقيلة شاقة إلا على الخاشعين،

(١) المستدرك، للحاكم (٢/ ١٧٤)، ح: (٢٦٧٦).
(٢) ح: (١٧٣٦).
(٣) في البدر المنير، لابن الملقن (١/ ٥٠١).
(٤) في إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، لابن القيِّم (٢/ ١٤٠).
(٥) فتح الباري، لابن حجر (٣/ ١٥، ١١/ ٣٤٥).
(٦) ميزان الاعتدال، للذهبيّ (٢/ ١٧٧).
(٧) في تخريج أحاديث الإحياء، للحافظ العراقيّ (٢/ ٩٥٦).
(٨) (٣/ ٢٥٤).
(٩) في السلسلة الصحيحة، للألبانيّ (٤/ ٤٢٤-٤٢٥)، ح: (١٨٠٩).
(١٠) ح: (١٠١٢).
(١١) ح: (٢٣١٥٤).
(١٢) ح: (٢٤٤٤٠).

وإنما لم تثقل عليهم ثقلها على غيرهم؛ لأن نفوسهم مرتاضة بأمثالها، متوقعة في مقابلتها ما يستحقر لأجله مشاقها ويستلذ بسببه متاعبها، حتى بلغت أن تكون قرة عين لهم، وهو ما بيَّنه حديث أنس رضي الله عنه[(١)].

قوله عز وجل: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة:٦١]

[٢٩]- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: أَفَاءَ اللهُ تعالى خَيْبَرَ[(٢)] عَلَى رَسُولِهِ ﷺ، فَأَقَرَّهُمْ رَسُولُ الله ﷺ على مَا كَانُوا، وَجَعَلَهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، فَبَعَثَ عَبْدَ الله بْنَ رَوَاحَةَ، فَخَرَصَهَا عَلَيْهِمْ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: يَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ، أَنْتُمْ أَبْغَضُ الْخَلْقِ إِلَيَّ، قَتَلْتُمْ أَنْبِيَاءَ الله، وَكَذَبْتُمْ عَلَى الله، وَلَيْسَ يَحْمِلُنِي بُغْضِي إِيَّاكُمْ عَلَى أَنْ أَحِيفَ عَلَيْكُمْ، قَدْ خَرَصْتُ[(٣)] عِشْرِينَ أَلْفَ وَسْقٍ مِنْ تَمْرٍ، فَإِنْ شِئْتُمْ فَلَكُمْ، وَإِنْ أَبَيْتُمْ فَلِي، فَقَالُوا: بِهَذَا قَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، قَدْ أَخَذْنَا.

التخريج: أخرجه أبو داود[(٤)] وهو عنده مختصرًا، وأحمد[(٥)].

الحكم: الحديث صحيحٌ. قال الهيثميُّ: «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح»[(٦)]، وقال المنذريُّ: «ورجال إسناده كلهم ثقات»[(٧)]، وقال الألبانيُّ: «وهذا سند صحيح على شرط مسلم»[(٨)]، وبمثله قال محققو المسند.

(١) ينظر: تفسير البيضاوي (١/ ٧٨).

(٢) خيبر: بلد كثير الماء والزرع والأهل، وكان يسمى ريف الحجاز، وأكثر محصولاته التمر لكثرة نخله، ولخيبر أودية فحول تجعل مياهه ثرارة تسيل على وجه الأرض. يبعد عن المدينة (١٦٥) كيلا شمالًا على طريق الشام. ينظر: معجم المعالم الجغرافية، للبلاديّ (١١٨)، ومعجم البلدان، للحمويّ (٢/ ٤٠٩-٤١٠).

(٣) خَرَصْت: يقال: خَرَصْت النخل والكرم: أَخْرُصُه خَرْصًا: إذا حزر ما عليها من الرطب تمرًا، ومن العنب زبيبًا، وهو من الظن؛ لأن الحزر إنما هو تقدير بظن. ينظر: لسان العرب، لابن منظور (٧/ ٢١).

(٤) (٥/ ٢٨٩-٢٩٠)، ح: (٣٤١٤، ٣٤١٥).

(٥) (٢٣/ ٢١٠)، ح: (١٤٩٥٣).

(٦) مجمع الزوائد، للهيثميّ (٤/ ١٢٠-١٢١).

(٧) نقله عنه ابن الملقن في البدر المنير (٥/ ٥٣٥-٥٣٦).

(٨) إرواء الغليل، للألبانيّ (٣/ ٢٨١).

الشواهد: له شواهد بألفاظ مقاربة: من حديث عائشة عند أبي داود[١]، ومن حديث عبد الله بن عمر عند أحمد[٢]، ومن حديث ابن عباس عند أبي داود[٣]، ومن حديث أبي هريرة عند البيهقي في السنن[٤]، ومن حديث سليمان بن يسار مرسلًا عند مالك[٥] رضي الله عنهم جميعًا.

وفي هذا الحديث:

١- فيه مشروعية الخرص، وهذا يدل على سماحة الشريعة، وسهولتها على المكلّفين، حيث تراعي أحوال الجميع، وتدفع عنهم الحرج، فلَمّا كان بعض أرباب الثمار يتحرّجون عن التصرف في ثمارهم حيث تعلّقت به حقوق الفقراء، ويتساهل بعضهم، فيتصرّف بغير حدّ، ويُضَيّق على الفقراء حقوقهم شُرع الخرص رعايةً لمصلحة الجانبين.

٢- وفيه أن المؤمن وإن أبغض في الله لا يحمله البغض على ظلم من أبغض.

٣- وفيه أن الظلم ظلمات يوم القيامة، وأنه بالعدل قامت السماوات والأرض[٦].

(١) ح: (١٦٠٦).
(٢) ح: (٤٧٦٨).
(٣) ح: (٣٤١٠).
(٤) ح: (١١٦٢٩).
(٥) ح: (٢٣٩٨).
(٦) ينظر: شرح الزرقاني على الموطأ (٣/ ٥٤٣).

الخاتمة

الحمد لله أولًا وآخرًا، والشكر له ظاهرًا وباطنًا على توالي نعمه وترادف مننه، وأسأله سبحانه أن يوزعنا شكرها: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ [النمل:١٩] وبعد فقد تم الفراغ من هذا البحث، وقد خرجت منه **بالنتائج التالية**:

- لا يوجد حتى الآن تعريفًا لمصطلح علم الزوائد يمكن أن يكون حدًّا له.

- بلغ عدد الروايات في تفسير الحزب الأول من القرآن عند ابن الأثير: روايتان، بينما كانت عند القاشيّ: ست وثلاثون رواية من غير روايات الفضائل، وبلغ عدد زوائد القاشيّ على ابن الأثير في هذا الحزب: أربع وثلاثون رواية، استبعدت ثلاث منها لبعدها عن معنى الآيات التي ذكرت تفسيرًا لها، كما استبعدت روايتين مقطوعتين على تابعيين لمخالفتهما شرطا المصنِّفين، ليتبقى تسع وعشرون رواية هي مجموع الزوائد المضمَّنة في هذا البحث.

- بلغ عدد الأحاديث القدسية: حديث واحد وقد صحَّ.

- بلغ عدد الأحاديث المرفوعة: خمس وعشرون حديثًا: اتفق الشيخان على ستٍّ منها، وصحَّ منها عشرة، وحَسُن منها واحد، واثنان حسنان لغيرهما، وضَعُف منها خمسة، وواحد ضَعُف جدّا.

- بلغ عدد الأحاديث المرسلة ثلاثة أحاديث.

- ربما فات كلا المصنِّفين أحاديث نبوية مفسِّرة لبعض آيات هذا الحزب تفسيرًا مباشرًا مما هو على شرطهما، كحديث: أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قِيلَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُواْ

﴿ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ﴾ [البقرة: ٥٨] فَبَدَّلُوا، فَدَخَلُوا يَزْحَفُونَ عَلَى أَسْتَاهِهِمْ، وَقَالُوا: حَبَّةٌ فِي شَعْرَةٍ». أخرجه البخاريُّ(١)، ومسلم(٢)، والترمذيُّ(٣)، وأحمد(٤).

وربما فات القاشيّ وحده أحاديث نبوية مفسِّرة لبعض آيات هذا الحزب تفسيرًا مباشرًا مما هو على شرطه، كحديث: قُتَيْلَةَ بِنْتِ صَيْفِيٍّ الْجُهَنِيَّةِ في تفسير قوله ﷻ: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢٢]: قَالَتْ: أَتَى حَبْرٌ مِنَ الْأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، نِعْمَ الْقَوْمُ أَنْتُمْ، لَوْلَا أَنَّكُمْ تُشْرِكُونَ، قَالَ: «**سُبْحَانَ اللهِ، وَمَا ذَاكَ؟**»، قَالَ: تَقُولُونَ إِذَا حَلَفْتُمْ وَالْكَعْبَةِ، قَالَتْ: فَأَمْهَلَ رَسُولُ الله ﷺ شَيْئًا ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّهُ قَدْ قَالَ: فَمَنْ حَلَفَ فَلْيَحْلِفْ بِرَبِّ الْكَعْبَةِ**»، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، نِعْمَ الْقَوْمُ أَنْتُمْ، لَوْلَا أَنَّكُمْ تَجْعَلُونَ للهِ نِدًّا، قَالَ: «**سُبْحَانَ اللهِ، وَمَا ذَاكَ؟**»، قَالَ: تَقُولُونَ مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ، قَالَ: فَأَمْهَلَ رَسُولُ الله ﷺ شَيْئًا ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّهُ قَدْ قَالَ، فَمَنْ قَالَ مَا شَاءَ اللهُ فَلْيَفْصِلْ بَيْنَهُمَا ثُمَّ شِئْتَ**». أخرجه أحمد(٥).

أما **التوصيات**:

فإني أوصي طلبة العلم باستكمال هذا المشروع - الذي افتتحته بتفسير الحزب الأول من القرآن- وإتمامه، ليخرج مشروعًا متكاملًا يفيد القراء والباحثين.

كما أوصي طلبة العلم ببذل مزيد من العناية بتفسير القاشيّ، فهو لا يزال بحاجة لذلك من حيث تخريج أحاديثه والحكم عليها وترقيمها وضبط نصوصه إلى غير ذلك.

كما أوصي طلبة العلم في تخصص التفسير وعلوم القرآن بالتوجه للبحث في فن

(١) ح: (٣٤٠٣، ٤٤٧٩، ٤٦٤١).
(٢) ح: (٣٠١٥).
(٣) ح: (٢٩٥٦).
(٤) ح: (٨٢٣٠).
(٥) ح: (٢٧٠٩٣).

الزوائد عند المفسرين، وذلك من خلال استخراج زوائد المفسرين المسنِدين على كتب الأصول الستة، أو استخراج زوائدها بعضها على بعض، فكتاب تفسير الطبريّ من أوعب مصنَّفات التفسير بالمأثور، فلو ضمَّ إليه روايات الزوائد عليه عند غيره من مصنَّفات التفسير بالمأثور: كتفسير ابن أبي حاتم، وابن المنذر، وغيرها، وزوائد مصنَّفات فضائل القرآن المسندة، وزوائد مصنَّفات أسباب النزول المسندة، والناسخ والمنسوخ، على مراحل حتى نخرج بموسوعة للتفسير بالمأثور، كتاب الطبري فيها أصلا وضُمَّت إليه زوائد الكتب التي هي مظنة للتفسير بالمأثور والفضائل والنسخ وأسباب النزول المسنَّدة، وتُخدم أيضًا بالحكم على هذه الروايات، ومعرفة درجاتها وعللها؛ لاختصرنا بذلك الكثير من الوقت والجهد الذي نبذله عادة في البحث عن مُرادنا في بطون هذه المصنَّفات من جهة، ولجنينا ثمرة عظيمة بتسهيل الوصول لتفسير كتاب ربنا ﷻ تفسيرًا بالمأثور.

وختامًا فإني أحمد الله وأشكره على ما منَّ به ويسر من إعداد هذا البحث، وأسأل الله أن أكون وفقت فيه إلى الصواب، وأن يتقبله قبولًا حسنًا، هو سبحانه أهل الرجاء، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

فهرس المصادر والمراجع

- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، ابن حبان، محمد بن حبان، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- **الأحكام الشرعية الصغرى «الصحيحة»**، للأشبيلي، عبد الحق، ط٢، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- **الاستذكار**، النمري، يوسف بن عبد البر، تحقيق: سالم عطا، محمد معوض، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١ ه- ٢٠٠٠ م.
- **الأعلام**، الزركلي، خير الدين، ط١٥، بيروت، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢ م.
- **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، البوصيري، شهاب الدين، ط١، الرياض، دار الوطن، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، القسطلانيّ، أحمد بن محمد، ط٧، مصر، المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣٢٣ هـ.
- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، الألباني، ناصر الدين، ط٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، الشنقيطي، محمد الأمين، د.ط، عمان، دار الفكر، ١٤١٥ه..
- **أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ**، الدارقطنيّ، المقدسي، محمد بن طاهر، المحقق: محمود نصار / السيد يوسف، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ.
- **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- **إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان**، ابن قيم الجوزية، المحقق: محمد الفقي، د.ط، الرياض، مكتبة المعارف.
- **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، ابن تيمية، تقي الدين، المحقق: ناصر العقل، ط٧، بيروت، دار عالم الكتب، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- **إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم**، القاضي عياض، عياض بن موسى، المحقق: يحْيَى إِسْمَاعِيل، ط١، مصر، دار الوفاء، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، القفطيّ، جمال الدين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١،

القاهرة- بيروت، دار الفكر العربي، ومؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، البيضاوي، ناصر الدين، المحقق: محمد المرعشليّ، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨ هـ.
- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين، د.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، ابن الملقن، سراج الدين الشافعي، المحقق: مصطفى أبو الغيط، وآخران، ط١، الرياض، دار الهجرة، ١٤٢٥ه.
- **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، القطان، أبو الحسن، المحقق: د. الحسين آية سعيد، ط١، الرياض، دار طيبة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- **تاريخ بغداد**، البغدادي، أبو بكر بن الخطيب، المحقق: بشار عواد معروف، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، الذهبيّ، شمس الدين، المحقق: عمر التدمري، ط٢، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- **تاريخ دمشق**، ابن عساكر، هبة الله، المحقق: عمرو بن غرامة العمري، د.ط، عمان، دار الفكر، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- **التاريخ الكبير**، البخاري، محمد بن إسماعيل، د.ط، حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية، د.ت.
- **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري**، الزيلعيّ، جمال الدين، المحقق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، ط١،الرياض، دار ابن خزيمة، ١٤١٤هـ.
- **تحبير التيسير في القراءات العشر**، ابن الجزري، شمس الدين، المحقق: د. أحمد القضاة، ط١، عمان، دار الفرقان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- **تذكرة الحفاظ**، المقدسي، محمد بن طاهر، تحقيق: حمدي السلفي، ط١، الرياض، دار الصميعيّ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- **تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي**، البدر، عبد الرزاق بن عبد المحسن، ط١، الكويت، غراس، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**، المنذري، عبد العظيم، المحقق: إبراهيم شمس الدين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧.
- **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، العسقلاني، أحمد بن حجر، المحقق: سعيد القزقيّ، د.ط،

بيروت- عمان، المكتب الإسلامي، دار عمار، ١٤٠٥.
- **تفسير القرآن العظيم**، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، المحقق: سامي سلامة، ط٢، الرياض، دار طيبة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.
- **تفسير القرآن العظيم**، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، المحقق: أسعد محمد الطيب، ط٣، الرياض، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٩ هـ.
-**التفسير من سنن سعيد بن منصور**، الخراساني، سعيد بن منصور، تحقيق: د سعد آل حميد، ط١، الرياض، دار الصميعيّ،، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م.
- **تقريب التهذيب**، العسقلاني، أحمد بن حجر، المحقق: عادل مرشد، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، ابن عبد البر، يوسف، تحقيق: مصطفى العلوي ، محمد البكري، د.ط، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ.
- **تهذيب التهذيب**، العسقلاني، أحمد بن حجر، ط١، الهند، دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ.
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، المزي، جمال الدين، المحقق: د. بشار عواد معروف، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠ ه- ١٩٨٠م.
- **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، السعدي، عبد الرحمن، المحقق: عبد الرحمن اللويحق، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م.
- **الثقات**، البُستي، محمد بن حبان، ط١، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ.
- **الجامع لأحكام القرآن**، القرطبي، شمس الدين، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، ابن الأثير، أبو السعادات، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني -، ط١، د.ن، مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، د.ت.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، الطبري، محمد بن جرير، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي، ط١، د.ن، دار هجر، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
- **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، العلائي، صلاح الدين، المحقق: حمدي السلفي، ط٢، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٦م.
- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، البخاري، محمد بن

إسماعيل، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، د.ن، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

- **جامع العلوم والحكم**، الحنبلي، زين الدين ابن رجب، المحقق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس، ط٧، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- **الجامع الكبير**، الترمذي، محمد بن عيسى، المحقق: بشار عواد معروف، د.ط، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨ م.

- **غريب الحديث**، ابن الجوزي، جمال الدين، المحقق: عبد المعطي القلعجيّ، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- **الصمت وآداب اللسان**، ابن أبي الدنيا، أبو بكر، المحقق: محمد عزقول، د.ط، دمشق، دار السنابل، ١٩٩٣هـ.

- **ضعيف سنن الترمذي**، الألباني، محمد ناصر الدين، أشرف على طباعته والتعليق عليه: زهير الشاويش، ط١، بيروت، المكتب الاسلامي، ١٤١١هـ - ١٩٩١ م.

- **طبقات الشافعية الكبرى**، السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، المحقق: د. محمود محمد الطناحيّ، د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط٢، د.ن، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ.

- **الطيوريات**، أبو طاهر الأصبهاني، انتخاب صدر الدين، من أصول: أبو الحسين الطيوريّ (٥٠٠هـ)، دراسة وتحقيق: دسمان معالي، عباس صخر الحسن، ط١، الرياض، مكتبة أضواء السلف، ١٤٢٥هـ.

- **العبر في خبر من غبر**، الذهبي، شمس الدين، المحقق: محمد زغلول، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.

- **العلل**، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين، ط١، الرياض، مطابع الحميضيّ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

- **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، ابن الجوزي، أبو الفرج، المحقق: إرشاد الحق الأثري، ط٢، فيصل آباد، إدارة العلوم الأثرية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، الدار قطنيّ، أبو الحسن، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن السلفي، ط١، الرياض، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.

- **علم زوائد الحديث**، علوش، عبد السلام، ط١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٥ه.

- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، العسقلاني، أحمد بن حجر، د.ط، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، الشوكاني، محمد بن علي، المحقق: عبد الرحمن المعلميّ، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية،د.ت.
- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، المناوي، زين الدين، ط١، مصر، المكتبة الكبرى، ١٣٥٦هـ.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، إشراف: د عبد الله التركي، ط١، د.ن، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار**، البزار، أبو بكر، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخران، ط١، المدينة، د.ت.
- **مسند الدارمي**، الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، تحقيق: حسين سليم أسد، ط١، د.ن، دار المغني، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠ م.
- **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، القشيري، مسلم بن الحجاج، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- **المصنف**، الصنعاني، عبد الرزاق، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.
- **المعتمد من المنقول فيما أوحي إلى الرسول**، القاشيّ، لبهاء الدين، تحقيق: فيصل بن جعفر بالي، ومحمد ولد سيدي، ط١، الرياض، مكتبة التوبة، ١٤٢٠هـ.
- **المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**، الإسماعيلي، أبو بكر، المحقق: د. زياد محمد منصور، ط١، المدينة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٠هـ.
- **المعجم الكبير**، الطبراني، أبو القاسم، المحقق: حمدي السلفي، ط٢، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، د.ت.
- **معجم المؤلفين**، كحالة، عمر بن رضا، د.ط، بيروت، مكتبة المثنى - إحياء التراث العربي، د.ت.
- **معرفة الصحابة**، الأصبهاني، أبو نعيم، تحقيق: عادل العزازي، ط١، الرياض، دار الوطن، ١٤١٩ هـ.
- **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار** (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، العراقي، أبو الفضل زين الدين، ط١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢٦ هـ.
- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، السخاوي، شمس الدين،

المحقق: محمد الخشت، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

- **موطأ الإمام مالك**، الأصبحي، مالك بن أنس، المحقق: بشار عواد معروف - محمود خليل، د.ط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢ هـ.

- **مقدمة في أصول التفسير**، الحنبلي، تقي الدين ابن تيمية الحراني، د.ط، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٣٩٠هـ/ ١٩٨٠م.

- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، النووي، أبو زكريا، ط٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ.

- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، الذهبي، شمس الدين، تحقيق: علي البجاوي، ط١، بيروت، دار المعرفة، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

- **النشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، شمس الدين، المحقق: علي محمد الضباع، د.ط، د.ن، المطبعة التجارية الكبرى.

- **النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد**، الصبيحي، أبو أنس إبراهيم بن سعيد، ط١، الرياض، دار طيبة، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

- **النكت والعيون**، الماوردي، أبو الحسن، المحقق: السيد بن عبد المقصود، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.

- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ابن الأثير، مجد الدين، تحقيق: طاهر أحمد الزاوىّ -محمود محمد الطناحيّ، د.ط، بيروت، المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

-**نيل الأوطار**، الشوكاني، محمد، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، ط١، مصر، دار الحديث، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين، د.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ابن خلكان، شمس الدين، المحقق: إحسان عباس، د.ط، بيروت، دار صادر، د.ت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٢٠
المقدمة	٢١
الفصل الأول: التعريف بالزوائد والمصنِّفين والمصنَّفين	٢٦
المبحث الأول: التعريف بالزوائد	٢٦
المطلب الأول: التعريف بالزوائد لغةً	٢٦
المطلب الثاني: التعريف بالزوائد اصطلاحًا	٢٦
المبحث الثاني: التعريف بالمصنِّفين	٢٧
المطلب الأول: التعريف بأبي السعادات ابن الأثير	٢٧
المطلب الثاني: التعريف ببهاء الدين، حيدر بن علي القاشيِّ	٢٨
المبحث الثالث: التعريف بالمصنَّفين	٢٩
المطلب الأول: التعريف بكتاب جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ	٢٩
المطلب الثاني: التعريف بكتاب المعتمد من المنقول فيما أوحي إلى الرسول ﷺ	٣١
الفصل الثاني: زوائد القاشيِّ على ابن الأثير	٣٣
زوائد تفسير سورة الفاتحة	٣٣
زوائد تفسير سورة البقرة (الآيات: ١-٧٤)	٤٥
الخاتمة	٨٦
فهرس المصادر والمراجع	٨٩
فهرس الموضوعات	٩٥